الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٢٤
الخميس، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد السنوسي (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/53/345/Add.5)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في رسالة ترد في الوثيقة A/53/345/Add.5، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة أنه منذ صدور رسائله الواردة في الوثيقة A/53/345 والضميمات من ١ الى ٤، قامت جمهورية الدومينيكا بتسديد المبلغ اللازم لخفض المتأخرات المستحقة عليها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة على النحو المناسب؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل أدموند أندرسون، وزير العدل والشؤون القانونية في جزر سليمان.

السيد أندرسون (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ٣٠ عاما لم تكن كلمة "العولمة" ترد في قواميس اللغة الانكليزية. ولكن العولمة تحولت الآن الى واقع، وإن لم تعد بالفائدة على جموع من البشر. ولكي تساعد الأمم المتحدة تلك الشعوب التي تعاني من آثارها الضارة، فإنها تحتاج الى قيادة ماهرة وخلاقة. ولقد أسعد الحظ الجمعية العامة بانتخاب السيد أوبيرتي لتوجيه أعمالها في دورتها الثالثة والخمسين. فخدمته في بلده وفي المنظمات الحكومية الدولية على أعلى المستويات وتجربته كمدرس وعلامة وممارس للقانون الدولي، مع عمل واسع النطاق في مجال التنمية الاقتصادية والتجارة، وكذلك في مجال منع الجريمة وحماية الأطفال، كلها تدلل على التفهم والصبر المطلوبين هنا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويشيد وفدي بما أنجزه السيد هينادي أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، الذي أبدى براعة وروح دعابة ضروريتين للتقدم في عملية إصلاح الأمم المتحدة الدقيقة، التي تؤيدها جزر سليمان بكل إخلاص. وقد وجدت هذه المنظمة في الأمين العام، كوفي عنان، الذي مافتئ يرعى تلك العملية، واحدا من الرجال العظام في عصرنا. ويشرفنا أن يكون حاضرا هنا. وبما أن وفدي كان يتكلم دائما في تأييد المساواة بين الجنسين، فإنه قد اغتبط بانتخاب السيدة لويس فريشيت كأول نائب للأمين العام. وهي والأمين العام يمثلان الأمانة العامة بما لها من دور رئيسي على نحو يدعو للإعجاب.

وفي عشية الألفية الجديدة، لا يزال العديد من البلدان النامية يعاني من مشاكل اقتصادية وبيئية واجتماعية صعبة. فالافتقار إلى الموراد الرأسمالية، وعبء الديون الساحق، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وانخفاض المساعدة الإنمائية، يتسبب في تخلف نمو العديد من البلدان الأقل نموا. وما برحت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من زيادة الجرائم المتصلة بالمخدرات وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، يواجه شعبنا خطر الكوارث الطبيعية الماثل دائما، مثل الإعصار المدمر الذي ضرب مؤخرا جارتنا القريبة، بابوا غينيا الجديدة.

نحن شعب قروي يشعر بأثر العولمة. وضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية مسألة حقيقية. فصغر حجم اقتصادنا يعني وجود قاعدة ضيقة من الموارد البشرية وغير البشرية وسوقا محلية محدودة. ونحن معرضون على نحو خطير لأثر التطورات الاقتصادية الخارجية في مجالات التجارة، وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا. وإذ نعاني من محدودية قدرتنا على تحقيق استقرار اقتصادنا المحلي، فإننا نتأثر بشكل حساس بالحالة الدولية ونعتمد عليها اعتمادا خاصا. وعدم قدرتنا على التعامل بصورة فعالة مع آثار الأزمة المالية الآسيوية يكشف عن حقيقة ضعفنا. والانخفاض الذي حدث في عائد صادرات بلدي يزيد من إضعاف حالتنا المالية والاقتصادية الصعبة. ومن الضروري أن توضع بصورة جيدة معايير ومدونات سلوك دولية لتدفقات رؤوس الأموال وإدارة عمليات التمويل الخاصة، وأن تراقب بعناية. وبدون تدابير تنظيمية من هذا النوع تظل الآفاق مظلمة أمام أقل البلدان نموا فيما يتعلق بإمكانية استفادتها من العولمة وتحرير التجارة، بل إنها ستواجه المزيد من التهميش.

وحكومة التحالف من أجل التغيير في جزر سليمان تدرك جيدا أن نجاحنا نحن وغيرنا من أقل البلدان نموا في استغلال الفرص ودرء المخاطر الماثلة في النظام التجاري العالمي الجديد على نحو فعال، يتوقف إلى حد كبير على نجاحنا في إجراء إصلاحات رئيسية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والتغلب على أوجه القصور. ومن أجل حفز مشاركة القطاع الخاص والمشاركة النشطة من جانب السكان الأصليين في جزر سليمان، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاحي يجمع بين العمل المصرفي السليم والممارسات المالية المؤدية إلى النمو والاستقرار الاقتصادي. وتجري إعادة هيكلة القطاع العام لتهيئة إدارة حكومية أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة وخضوعا للمساءلة.

ومع ذلك فإننا لن ننجح في مسعانا بدون مساعدة كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويتبين من تجربة الاقتصادات الأخرى التي اضطلعت ببرامج مماثلة أنه يمكن الإسراع بالإصلاحات إذا توفرت أسواق مضمونة للمنتجات التقليدية وتوفرت فرص الوصول إلى أسواق جديدة وإلى رأس المال. وعلاوة على ذلك، بوسع الوكالات المتعددة الأطراف مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تساعد كثيرا في تعزيز القدرة التنافسية وبناء القدرات.

وبطبيعة الحال، تعتبر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من المسائل الأساسية للانتعاش الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة لجزر سليمان وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة التي تبعد عن الأسواق الكبيرة والمراكز الرأسمالية. وحكومتي ملتزمة بإنشاء شبكات اتصال فعالة واقتصادية التكلفة باعتبارها عاملا حافزا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. كما أننا أيضا ندعم التعليم في الأمكنة البعيدة عن طريق الإذاعة وحملات لخفض ومحو الأمية.

وتظل التنمية المستدامة والإدارة العلمية لمواردنا في مجال الغابات والموارد البحرية من الأمور ذات الأولوية العالية لدى حكومتي. إذ تتكون جزر سليمان من ٩٢٢ جزيرة وحلقة مرجانية تنتشر على امتداد ١,٣٥ مليون كيلومتر مربع من المحيط. وتحتل مصائد الأسماك

مرتبة أساسية في اقتصادنا. وفي نيسان/أبريل الماضي سنّ البرلمان تشريعا جديدا للحد من استغلال مواردنا السمكية وزيادة الفوائد العائدة منها على شعبنا إلى الحد الأقصى. ومن الشواغل الرئيسية لدينا حماية المنظومة البيئية البحرية الضعيفة من التلوث. وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستجرى عما قريب دراسة لتقدير الخطر المحتمل من الكمية الضخمة من المعدات الحربية الغارقة من الحرب العالمية الثانية. ويجري النظر في مشروعات لتشجيع السياحة البيئية وكذلك تصنيع منتجات الغابات في جزر سليمان.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد في السنة المقبلة لاستعراض التنفيذ الشامل لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تبشر بأن تكون مناسبة هامة لتقييم التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية. وستشارك جزر سليمان بنشاط في العمل التحضيري وفي الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة ومؤتمر المانحين المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وما برحت الكوارث الطبيعية تشكل أعظم تهديد بيئي للشعوب في العديد من الدول الجزرية الصغيرة. فنحن نواجه كوارث مثل أمواج المد، وثورات البراكين، والأعاصير، وموجات الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى البحر بفعل الاحترار المناخي. وفي السنة الماضية تسبب نقص المياه والمواد الغذائية الناتج عن ظاهرة النينيو في إلحاق أضرار فادحة بجزر سليمان وبلدان عديدة أخرى في المنطقة، وخاصة عندما ضربت الأعاصير المنطقة في وقت أبكر من أوانها. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي المكثف في مجال نظم الإنذار المبكر، واستراتيجيات درء الكوارث والتعامل معها. ونحن نؤيد بقوة تجديد عقد الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية وما يتصل بذلك من مبادرات.

ولا يزال تغير المناخ موضوعا يتطلب توجيه اهتمام عالمي جماعي ملموس وعلى وجه الاستعجال. ويمثل بروتوكول طوكيو الذي وقعت عليه جزر سليمان قبل بضعة أيام خطوة إيجابية في إطار عملية حماية المناخ، ولكن ينبغي أن يفهم أنه خطوة واحدة من عدة خطوات. ومن الأعمال البالغة الأهمية، إلى جانب التصديق المبكر على البروتوكول من جانب جميع الأطراف، قيام البلدان الصناعية بتعزيز الأهداف المتعلقة بخفض انبعاث غازات الدفيئة، والتزامها بالأطر الزمنية المتفق عليها، وتطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة والمعقولة التكلفة والسليمة بيئيا. وتظل الالتزامات الدولية بتحقيق كفاءة الطاقة وتنمية مصادر الطاقة المتجددة من الأهداف الرئيسية. ولكي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة من الوفاء بالتزاماتها، يجب أن تتهيأ لها موارد كافية عن طريق الآليات التي يوفرها البروتوكول ومرفق البيئة العالمية. هذه مسائل ذات أولوية بالنسبة للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، الذي سيجتمع في بوينس أيرس في الشهر القادم.

وهناك كوارث محتملة تشغلنا أيضا. فانتشار الأسلحة النووية يقلق حكومة بلدي بشكل خاص. وجزر سليمان ملتزمة بالقضاء على هذه الأسلحة وتفخر بنصيبها في الجهود التي بذلت في محكمة العدل الدولية بشأن مسألة الأسلحة النووية. إن أدوات الإرهاب هذه تخلق انعدام أمن في منطقتنا. ونحن ملتزمون أيضا بالقضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونفاذ اتفاقية اوتاوا بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام اعتبارا من شهر آذار/مارس القادم خبر رائع فعلا، ونحن نشكر جنوب أفريقيا وكندا والنرويج والنمسا لجهودها الممتازة.

وفي جزرنا المسالمة تثير الضجة الناتجة عن أي نزاع أصداء مدوية ومهددة. ويسرنا فعلا اتفاق بوغينفيل للسلام، الذي ساعدت نيوزيلندا بمهارة على التفاوض بشأنه مع مساعدة كبيرة من استراليا وفانواتو وفيجي. ومما كان عاملا حاسما في نجاح هذا الجهد رغبة حكومو بابوا غينيا الجديدة والأطراف الأخرى في العمل بحسن نية. ونشكر أيضا فرنسا على موافقتها على جدول زمني لاستقلال كاليدونيا الجديدة.

إن حكومة التحالف من أجل التغيير تدين بشدة الإرهاب الدولي في أي شكل أو مظهر. ونحن نشجب بأقوى العبارات ما حدث في نيروبي ودار السلام. وتؤيد جزر سليمان النداء الذي وجهه متكلمون سابقون إلى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، للاضطلاع بدور رائد في مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نعترف بالحاجة إلى تفهم الظروف التي يتأصل فيها الإرهاب وإلى تغييرها. إن الأعمال اليائسة التي يقوم بها الرجال والنساء وراءها أسباب يائسة.

والشراكة الدولية مطلوبة أيضا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويدعو الإعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة إلى بذل جهود ملموسة. وتتخذ حكومة بلدي الخطوات اللازمة على المستوى الوطني، لكن تعزيز قدراتنا على المنع وتشجيع إقامة أنشطة اقتصادية بديلة يتطلبان مساعدة دولية عملية.

وقد شارك وفد جزر سليمان في إعداد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ونحن نشيد باعتماده في روما. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو ضمان تنفيذه تنفيذا فعالا.

وبعد نصف قرن من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن التقدم المحرز، مع أنه كبير، أقل من مرضٍ بالنسبة لمئات الملايين من البشر. فهناك كثير من حقوق الإنسان غير قائمة، عدا على الورق، لأكثر من بليون فرد يعيشون في فقر مدقع. وحكومة بلدي ملتزمة بالتمسك بحقوق شعبنا الأساسية، كما يكفلها دستور جزر سليمان. ونحن نسعى إلى صيانة كرامة الإنسان. ومع أن ضحالة الموارد تعوق قدرتنا على الوفاء بالتزامات الإبلاغ المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي نحن أطراف فيها، فلن نتوانى عن الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أننا لن نسكت إذا أنكرت حقوق الآخرين.

إننا نطالب مرة أخرى بتمثيل ومشاركة جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة ووكالاتها. والجمعية العامة عندما ترفض إدراج هذا الأمر على جدول أعمالها، إنما تنكر على حوالي اثنين وعشرين مليونا من شعب تايوان حقوقهم بموجب ميثاق هذه المنظمة، وهي ترفض الفرصة لتعزيز السلم والأمن في مضيق تايوان عن طريق الحوار هنا في الأمم المتحدة، وتدير ظهرها للدبلوماسية الوقائية. والجمعية العامة - بالتأكيد - أفضل من هذا. إن شعب هذه الديمقراطية المستقرة سياسيا، القوية اقتصاديا، المتقدمة تكنولوجيا أظهر بوضوح مدى ما يقدمونه لمنطقتهم وللعالم. ومع حلول الألفية الجديدة قريبا، حان الوقت للتخلي عن أنماط التفكير القديمة إذا ما كان للوطن الأم الصيني أن يعاد توحيده بالوسائل السلمية. وستواصل حكومة بلدي مناشدة الأمم المتحدة النظر بشكل جاد في الحق الشرعي لشعب جمهورية الصين في تايوان في أن يكون له صوت في هذه الساحة الدولية والاعتراف بهذا الحق.

وخلال "جمعية الإصلاح"، أيّدت جزر سليمان اقتراحات الأمين العام. وشارك وفد بلدي بشكل نشط في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مجلس الأمن. إن إصلاح المجلس ينبغي أن يتحرك بقوة نحو ديمقراطية وشفافية أكبر. ويجب أن يعكس التوسع في عضويته تمثيلا جغرافيا منصفا، ولا بد من إيلاء تفكير جاد لتشكيل المجموعات الإقليمية. وإذا لم يكن من الممكن إلغاء حق النقض، فينبغي حصره في مسائل الفصل السابع من الميثاق.

إن اقتراح الأمين العام بجمعية ألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لتحديد أولويات عمل الأمم المتحدة هو اقتراح وجيه. ومما سيكون حاسما بنجاح الجمعية قضاء هاتين السنتين في الحوار الدولي، الذي يشمل أوسع قطاع ممكن من المشاركين تمهيدا لتلك الدورة. إن الحوارات ينبغي أن تكون حوارات حقا وليست مسلسلات طويلة من الأحاديث الأحادية المتعاقبة. ومن الأولويات الرائدة المرشحة لاعتماد الجمعية الألفية لها، الإعفاء من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي الثناء على ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة لإجراءاتها الأخيرة الخاصة بالإعفاء من الديون. ونحن نقدر أيضا بلدان الشمال التي أوفت بأهدافها والتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية.

لقد احتفلت جزر سليمان بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالها في تموز/يوليه الماضي. إن العقدين الماضيين كانا صعبين ولكن سلميين. وحكومة بلدي تود أن تعترف بإسهام المجتمع الدولي، وبخاصة شركاؤنا في التنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ونحن نشكر شكرا خاصا مواطنينا لصبرهم ودعمهم مساعينا الإنمائية. ونحن ملتزمون بدعم هذه الشراكة. ويجب أن نعمل معا لمواجهة تحديات الألفية القادمة بنجاح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرئيس انطونيو دينيدي فرناندیز، نائب وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد فرناندیز (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أهنئ السيد أوبيرتي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأتعهد بتعاون وفدي الكامل معه. وأثني على سلفه السيد أودوفينكو الذي قاد أعمال الدورة الثانية

والخمسين للجمعية العامة بنجاح. ويسعدني سعادة غامرة أن أعرب عن فخرنا بالأمين العام السيد كوفي عنان فقيادته وإنجازاته الكثيرة خلال الفترة القصيرة لتقلده منصبه شيء جدير بالثناء.

وكما أن دورة الجمعية العامة هذه تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها من محاسن الصدف، تتزامن أيضا مع الذكرى الخمسين لبدء عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. هذا التزامن لافت للنظر لأن أحد هذين التطورين كان متصورا في ميثاق منظمتنا وكان موضع مفاوضات مضنية، بينما كان الآخر مجرد تطور جاء بمحض المصادفة ولم يكن متصورا في الميثاق. ومع ذلك فإن كليهما له أثر عميق على نفوذ الأمم المتحدة في الشؤون العالمية، وعلى تصور المنظمة عند الذين أنشئت لخدمتهم والذي أشار إليهم الميثاق في كلماته الاستهلالية عندما قال "نحن شعوب الأمم المتحدة".

والاحتفال المزدوج في هذا العام يمكننا أيضا من أن نقدر على وجه أكبر العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وحفظ السلام. فلا يمكن التمتع بحقوق الإنسان في حالة الصراع، وبعبارة أخرى فإن النزاعات تخلق الظروف التي تؤدي إلى أسوأ الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ذلك أنه على خلاف القانون الدولي ومنطق العقل، فإن أكثر الأفراد ضعفا في المجتمع، وهم الأطفال والنساء والمسنون هم المستهدفون غالبا والذين يحرمون من أهم حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة. وإذ نحدد وننقح مسؤوليات منظمتنا في حفظ السلم، التي ينظر إليها بقبول عام على أنها تعني منع حدوث النزاعات وإدارتها وحسمها، فينبغي أن نعي دائما أن التمتع بحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وهو أحد التطلعات الإنسانية الأساسية، لا يمكن أن يتحقق، ولن يتحقق أبدا، إلا إذا كرسنا كل جهد ممكن للقضاء على الظروف التي تفضي إلى انتهاك تلك الحقوق.

وفي ضوء هذا المفهوم أعتقد أن المنظمات الدولية سواء كانت عالمية أو إقليمية أو دون إقليمية، تكرس وقتا كبيرا لوضع السبل الكفيلة بمنع النزاعات وإدارتها وحسمها، وذلك في مجالات اختصاصاتها المتعددة. ولا ريب في أن الأمم المتحدة، بدورها الفريد باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة المناط بها سلطة صون السلم والأمن الدوليين، تحتل على نحو مناسب مكان الصدارة في هذه الجهود. وبعد "خطة للسلام" (A/47/277) وملحقها (A/50/60) وبناء على طلب مجلس الأمن، قدم لنا الأمين العام في هذه الدورة التقرير المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871). ويتضمن هذا التقرير دراسة دقيقة وشاملة لأسباب النزاع في أفريقيا. والتوصيات الواردة في التقرير، إذا ما نفذتها البلدان الأفريقية والأمم المتحدة أيضا، يمكن أن توقف انتشار الوباء المتمثل في النزاعات التي تعصف بالقارة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد دور مجلس الأمن في معالجة النزاعات في أفريقيا. ولئن كانت منظمة الوحدة الافريقية تبدي التزامها بالقيام بدور قيادي في حسم النزاعات في القارة، إلا أن الحقيقة هي أن آلية هذه المنظمة لمنع النزاعات وإدارتها وحسمها تحتاج إلى وقت طويل وإلى موارد لا تتوفر لأفريقيا الآن على نحو مباشر، حتى تصل إلى كامل قدرتها. وفي نفس الوقت فإن جهود المنظمات دون الإقليمية التي تقوم بمبادرات على نحو متزايد في مناطق عديدة، تحتاج إلى الدعم المناسب من المجتمع الدولي.

وقد استفاد بلدي، جمهورية افريقيا الوسطى، من هذه المبادرة التي قدمتها مجموعة من البلدان الأفريقية لمعالجة النزاعات الداخلية التي اندلعت بسبب تمرد الجيش ثلاث مرات متعاقبة في عام ١٩٩٦. كما قدمت فرنسا دعما سوقيا قويا لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، التي تشكلت من قوات من غابون وتشاد وبوركينا فاصو ومالي والسنغال وتوغو. وقد عملت هذه البعثة في بانغي من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٨ كقوة تقف بين المتناحرين وضامن لتنفيذ اتفاقات السلم التي توسّط فيها أربعة من رؤساء الدول الأفريقية. ويود وفدي أن يقدم أسمى تحية لرؤساء غابون وبوركينا فاصو وتشاد ومالي والسنغال وتوغو للتضحيات الكبيرة التي قدموها لصالح قارتنا.

أود أيضا أن أشيد إشادة كبيرة بفرنسا لدعمها القيّم للمبادرة الأفريقية. وبناء على طلب رئيس دولتنا وموافقة مجموعة البلدان الأفريقية، تفضل مجلس الأمن مشكورا بالموافقة على إرسال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم لتحل محل القوة الأفريقية.

إن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى التي بدأت عملياتها في بانغي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ هي أول بعثة فعّالة تنشئها الأمم المتحدة في أفريقيا.

فقد قدمت إسهاما كبيرا لإعادة السلم والأمن الدائمين في بلدنا، وساعدت جهود بناء السلام التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. وهذا دليل عملي على صحة الملحوظة الثاقبة التي أبداها أميننا العام في تقريره الذي عنوانه "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" والتي يقول فيها:

"إن نشر عملية متعددة التخصصات لحفظ السلام قد يمثل أفضل فرصة لإقرار السلام وبناء قاعدة للتنمية الدائمة تقوم على احترام حقوق الإنسان ورد الاعتبار إلى المؤسسات المدنية". (A/52/871، الفقرة ٣٧)

ومن الخطى الرئيسية في إعادة مؤسسات الدولة في بلدنا إلى عملها تنظيم انتخاب تشريعي حر وعادل وشفاف. وقد طلب رئيسنا، السيد أنج - فيلكس باتاسيه، في رسالته إلى الأمين العام طالبا مساعدة المجتمع الدولي على إعادة إقرار السلم والأمن، من الأمم المتحدة، من ضمن جملة أمور، الإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية في البلد. وكان هذا الطلب إجراء يدل، من ناحية، على ما لنا من ثقة في الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى على التزامنا بديمقراطية شفافة مبنية على إرادة شعبنا المعرب عنها بحرية، ولذا أود أن أبدي ارتياح حكومتي للمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إعداد الانتخابات التشريعية. ونحن نتطلع إلى صدور مقرر مجلس الأمن يتيح للبعثة تقديم مزيد من المساعدة لعملية الانتخاب، مما يُعطي جميع سكان أفريقيا الوسطى تأكيدا بالحرية، والعدالة، والشفافية، في هذا الجانب البالغ الأهمية من عملية الديمقراطية.

ومن نافلة القول إن مساعدة الأمم المتحدة في هذه العملية إنما هو استثمار يجدر القيام به في سلامة الحكم، التي هي في حد ذاتها، أساس السلم والأمن والتنمية. ولذا ينبغي ألا تألو منظمتنا جهدا في تقديم العون إلى الدول الأعضاء التي تبذل جهودا حقيقية لإقامة نظام يمثل، في حد ذاته، آلية لمنع النزاعات. وتكلفة هذه المساندة، التي تمثل أيضا استثمارا في بناء السلام، هي، في خاتمة المطاف، تكلفة أقل بكثير وتؤتي نتائج أفضل بكثير من تكلفة ونتائج استجابة تهدف إلى وقف إطلاق النار بعد اندلاع النزاع.

وإذ تدور في خلدي هذه العوامل، أود أن أدعو مجلس الأمن، باسم حكومتي، إلى أن يسلك نهجا شاملا يتفادى خروج البعثة في وقت سابق لأوانه، مما يضير بالهدف الذي أقرت البعثة من أجله في بانغي. وقد سعت حكومتي إلى الوفاء بالالتزامات التي ارتبط بها الرئيس باتاسيه في رسالته للأمين العام التي طلب فيها حضور الأمم المتحدة في بلدنا، وهي التزامات بالشفافية والمساءلة.

وكان من النتائج الرئيسية لهذه الجهود الرأي الإيجابي الذي صدر عن مؤسسات بريتون وودز، الذي أدى إلى عقد اتفاق، في تموز/يوليه الماضي، طالما سعينا إليه، لإعطاء تسهيل يتيح سرعة التكيف الهيكلي. ولا داعي إلى القول إن ذلك لم يكن ليتحقق لولا تأكيد الأمن الذي أعطاه وجود الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة.

بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب إنجازه، وسيكون وجود البعثة وتعاونها أمرا لا غني عنه للنجاح. ومن المهم إلى أقصى حد إعادة هيكلة نظامنا الأمني وإعادة تدريب أفراده، سواء منهم المدنيون أو العسكريون. فقد أثمر فعلا شروع البعثة في إعادة تدريب الفئات المختلفة من أفراد خدماتنا في الشرطة والجندرمة، بعض النتائج الإيجابية، وسيكون استمرار البرنامج، أسوة بما يجري في عمليات أخرى للأمم المتحدة في أنحاء أخرى من العالم، تراثا لا يُقدر بثمن تتركه لنا جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في بلدنا.

ولا ينبغي أن تنكر على أفريقيا المنفعة الناجمة عن إعادة تقييم العناصر المختلفة لعمليات الأمم المتحدة الشاملة لحفظ السلام. إن برامج تدريب الشرطة المدنية قد أصبحت عنصرا جوهريا من هذه العمليات، غير أنه لم يعرف أنها بدأت وانتهت في فترة تسعة أشهر. ولا يمكن الظن بأن الوضع في أفريقيا يختلف، خصوصا إذا كنا نتحدث عن منطقة تعتبر الآن أشد المناطق عُرضة لظاهرة النزاعات.

وإلى جانب ذلك، فإن إعادة هيكلة قواتنا المسلحة قد بدأت بمشاركة من بعثة الأمم المتحدة، التي أعطي لها هذا الدور بموجب قرار مجلس الأمن ١١٨٢ (١٩٩٨) الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. وستقوم اللجنة المشتركة، المُشكّلة من ممثلين للحكومة وبعثة الأمم

المتحدة بوضع الصك القانوني الذي سيكون أساسا لسياستنا الدفاعية ولقواتنا المسلحة، وكذلك وضع برنامج شامل لقوة وطنية ذات صفة تمثيلية واسعة النطاق، حسنة التدريب، تكون أيضا أداة مفيدة للتنمية. وتأمل حكومتي أن يسمح الآن مجلس الأمن للبعثة بوقت كاف لمساعدتنا في هذه الجهود التي لا غنى عنها لبناء السلام. أما سحب هذه البعثة، وهو الأمر الذي يتجه التفكير إليه الآن، فلن يكون في مصلحة بلدي أو مصلحة منطقة أفريقيا الوسطى التي تُعاني فعلا من اضطراب شديد. ولا يسعني إلا أن أذكر مرة أخرى بالملاحظة السديدة جدا، الصادرة عن الأمين العام في تقريره الذي بذل جهدا كبيرا في وضعه بناء على طلب مجلس الأمن:

"إن نشر عملية متعددة التخصصات لحفظ السلام قد يمثل أفضل فرصة لإقرار السلام وبناء قاعدة للتنمية الدائمة تقوم على احترام حقوق الإنسان ورد الاعتبار إلى المؤسسات المدنية". (المرجع نفسه)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية ملديف السيد فتح الله جميل.

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي بانتخابه لرئاسة الجمعية العامة. فانتخابه لهذا المنصب الرفيع دليل على التأييد الذي تتمتع به أوروغواي في الساحة الدولية وعلى الثقة التي يضعها أعضاء الجمعية في قدرته على توجيه أعمال هذه الدورة نحو النجاح. واسمحوا لي أن اسجل امتنان وفدي العميق وتقديره لسلفه، معالي السيد هينادي أودوفينكو وزير خارجية أوكرانيا السابق، للأسلوب المثالي الذي وجه به أعمال الجمعية العامة خلال العام الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب باسم وفدي عن شكرنا الخالص وإعجابنا للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، لعمله الدؤوب وتفانيه في تعزيز قضية هذه المنظمة. فالأمين العام يستحق كل المساعدة والتعاون من جميع الدول الأعضاء في المنظمة في مساعيه الرامية إلى الوفاء بالمسؤوليات الهائلة التي وضعناها على عاتقه لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، في عالم مليء بالقلاقل السياسية والنزاعات الإثنية والكوارث الطبيعية.

ومن حرائق الغابات في جنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية إلى الفيضانات المدمرة والجفاف في آسيا وأفريقيا والأمريكتين، شهدنا زيادة هائلة في عدد الكوارث الطبيعية التي تقع في مختلف أنحاء العالم، والتي تُلحق خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات. وهذه الآثار العارمة للظاهرتين البيئيتين المعروفتين باسم النينيو والنينيا تكتسح القارات الأربع بعواقبها الفتاكة. ولم ينج أي بلد من ارتفاع درجات الحرارة الذي حطم كل الأرقام القياسية في أنحاء المعمورة. كذلك شهد بلدي ارتفاعا قياسيا في درجات الحرارة في أوائل هذا العام أدى إلى ابيضاض وقتل الشُعب المرجانية وتسبب في خلل كبير في النظم الإيكولوجية الهشة أصلا التي تحيط بجزرنا الصغيرة.

وقد يكون موقع ملديف خارج حزام الأعاصير؛ وقد لا تحدث عندنا فيضانات أنهار أو تفجر براكين أو احتراق غابات شاسعة. لكن بلدي مُعرض للكوارث الطبيعية بقدر أي بلد آخر. والواقع أننا عشنا خلال العقد الماضي في خوف من أن تبتلعنا ببطء المياه المرتفعة في المحيط الهندي الجبار الذي يحيط بنا. وتزايدت مخاوفنا منذ رأينا الموت والدمار بسبب إعصار تسونامي في بابوا غينيا الجديدة والفيضانات الكاسحة في بنغلاديش. ولقد اضطررنا إلى تخيل ما قد يحدث لو ضربت كارثة من هذا القبيل بلدنا الصغير المنخفض.

وعندما خاطب رئيسنا هذه الجمعية بشأن الأخطار المحدقة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر خلال العقد الماضي لم يكن مدى التهديد الذي يُشكله تغير المناخ معروفا أو متقبلا على نطاق واسع. أما اليوم فإننا نلاحظ أن واقع ارتفاع درجات الحرارة العالمية معترف به من العلماء والسياسيين في جميع أنحاء العالم. ومع هذا فمجرد التسليم بالخطر لم يعد كافيا. وكما بينا مرارا على مدار السنين فلو كان علينا أن نوقف هذا التهديد الكامن ونعكس اتجاهه فإننا نحتاج إلى التزام لا يتزعزع وتعاون من المجتمع الدولي بأسره. ومن المهم أن نُنفذ بالكامل وعلى وجه السرعة الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في شتى المؤتمرات الدولية. وفي هذا الصدد، أحث المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الصناعية، على الوفاء

بالتزامتهم دون مزيد من التأخير. ويرى وفدي أن التنفيذ الكامل وغير المشروط لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة ضروري لاستمرار تنمية تلك البلدان. ولقد فعل بلدي من جانبه وسوف يفعل كل ما يطلب منه للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ونرجو أن يفي الأعضاء الآخرون في هذه المنظمة بالتزاماتهم.

ولئن كنا قد سعدنا ببعض الترتيبات التي تم التوصل إليها في مؤتمر كيوتو للأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في العام الماضي فيؤسفني القول إننا لم نكن راضين تماما عما أنجز هنالك. ولقد قبلنا بروتوكول كيوتو لأننا شعرنا أنه يتضمن بعض العناصر الهامة التي تستحق الإقرار بها وتنفيذها، ولأنه أفضل اتفاق متاح متفاوض عليه في الوقت الراهن. ولكي ندلل على التزامنا الأكيد بالمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ فقد خطونا خطوة أخرى ووقعنا على بروتوكول كيوتو وكنا أول دولة موقعة. ونحن ندعو جميع الدول إلى أن تُصبح أطرافا في البروتوكول وأن تُنفذ الأهداف المحددة فيه.

وفي دولنا الجزرية الصغيرة ترتبط البيئة بالاقتصاد ارتباطا وثيقا للغاية. فالسياحة وصيد الأسماك هما القطاعان الاقتصاديان الرئيسيان في ملديف وفي عدد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى. وبالنسبة لملديف فقد ظل قطاع السياحة المصدر الرئيسي لحصائل العملات الأجنبية وهو يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن مما يهدد بالإضرار باستمرار وإدامة صناعة السياحة لدينا لأجل طويل، تأثيرات ارتفاع درجات الحرارة العالمية كارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ وابيضاض الشُعب المرجانية وازدياد الإجهاد على النظم الإيكولوجية الساحلية وملوحة تجمعات المياه العذبة، والإضرار بالبنى الأساسية بسبب العواصف المدارية. وفي ضوء محدودية توافر الموارد لم يعد الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها ملديف، قادرا على تحمل عبء ارتفاع تكلفة حماية البيئة الواقع عليه. ولذا فنحن على اقتناع تام بأنه ما لم تتوافر موارد مالية إضافية كافية وجديدة، مع نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية، وما لم تخصص اعتمادات لتنمية الموارد البشرية، فإن مجرد بقاء بلداننا سيكون من المحال.

لقد أصبح تعرض اقتصادات الدول النامية الجزرية الصغيرة وخاصة أقل هذه البلدان نموا إلى العوامل الخارجية واقعا معلوما للجميع. فالعولمة المقترنة بالهشاشة الإيكولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أدت إلى تهميش تلك البلدان من نظام التجارة الحالي المتعدد الأطراف. والصادرات من أقل البلدان نموا تتقدم ببطء شديد عن التجارة العالمية على مدى العقدين الماضيين مما أفضى إلى استمرار هبوط نصيبها من التجارة العالمية. وأصبح مجال وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق أكثر ضيقا. ولا يزال الفقر عقبة كأداء أمام سعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ولذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة لمطالبة الناشطين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وكذلك شركائنا في التنمية بأن يولوا اهتماما خاصا لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة وسائر أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود كي تندمج في الاقتصاد العالمي.

وعند استخدام الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا لتحديد الحالة الإنمائية في بلد ما، قد تبدو الدول النامية الجزرية الصغيرة أكثر رخاء مما هي عليه بالفعل. ونحن نرى أن المعايير التي تستخدمها الآن لجنة السياسات الإنمائية في تحديد أقل البلدان نموا، لا تراعي الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة ومقدار ضعفها.

وقد أوصت اللجنة فعلا بتخريج أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نموا. وملديف، للأسف، واحدة منها. والمفارقة هنا تكمن في أن اقتصادات هذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على صناعة، أو صناعتين، ربما تكون بالغة الضعف أمام التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية وغيرها من العوامل الخارجية. وعلاوة على ذلك، ومع أن اللجنة ذاتها حددت العقبات التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد العالمي، وطالبت بالاستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا لفترة لا تقل عن عشر سنوات، فقد فُرض على بعض البلدان التي تحتاج أكثر من غيرها إلى هذه المساعدة أن تخرج من القائمة بحلول عام ٢٠٠٠. ويرى وفد بلدي أنه من غير المنصف على الإطلاق إخراج بلدان من قائمة أقل البلدان نموا، ما لم تكن قادرة على الإبقاء على زخم النمو الذي أمكنها تحقيقه. هذا، فضلا عن أن المعايير التي اعتمدت في عام ١٩٩١ تحتاج إلى مراجعة، في سياق تسارع وتيرة العولمة في

عقد التسعينات. وإلى أن يتم ذلك، وإلى أن يتسنى استحداث مؤشر للضعف، سيكون من قبيل التسرع غير الحكيم إخراج أي دولة من الدول الجزرية الصغيرة من القائمة.

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يمثل معلما بارزا على طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويوفر أساسا لا غنى عنه للديمقراطية والحرية والعدالة. وحقوق الإنسان تنطبق على الجميع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العقيدة أو السن أو اللون أو المركز الاقتصادي. ولكننا أينما نظرنا شمالا أو جنوبا أو شرقا أو غربا - نرى أن الواقع في معظم الأحيان يقصر كثيرا عن هذا المثل الأعلى. وعلينا، إذن، أن نضاعف جهودنا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان في العالم.

وتلتزم ملديف التزاما ثابتا بقضية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويسعدني أن أبلغكم بأننا في ملديف بدأنا هذا العام تطبيق دستور جديد يوفر للشعب ضمانات قوية للحريات المدنية والحريات الأساسية، ويدعم الأسس والعمليات الديمقراطية في بلدنا. وتمكنا أيضا من إحراز تقدم مرموق في إعمال حقوق الشعب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال تنمية اقتصادية مطردة وتقدم اجتماعي مستمر. ذلك أننا نعتقد أن الديمقراطية والتنمية والسلام أمور أساسية لإعمال حقوق الإنسان.

أما مسألة إصلاح المنظمة، فهي مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة من فترة غير قصيرة. ورغم أن عملية الإصلاح ثبت أنها عملية صعبة، فإن وفد بلدي لا يود لها أن تطول أكثر مما ينبغي لأننا نعتقد أن الدفعة التي اكتسبتها لا يمكن الإبقاء عليها إلى ما لا نهاية. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نظل مركزين جهودنا على القضية الأساسية، وهي أن نعد هذه المنظمة ونجعلها قادرة على الوفاء بوعد السلام والعدل والرخاء لجميع البشر، بصرف النظر عن اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة، ووعد توفير الوسائل اللازمة لحماية بيئتنا والتمتع بحرياتنا الأساسية. وهذا يعني أن الإصلاح يجب أن يشمل منظومة الأمم المتحدة بكليتها.

وبالنسبة للمسألة المحددة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، يقدر وفد بلدي جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم في أعمال الفريق، كما تزعجنا الصعوبات السائدة التي تحول دون التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة. ولا نزال مقتنعين بأهمية الخروج بنتيجة مبكرة وناجحة من الجهود المبذولة لجعل مجلس الأمن أكثر استجابة للواقع العالمي الراهن وأكثر تمثيلا له، حتى تزداد فعاليته.

ولا تزال ملديف على التزامها الراسخ بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبالسلم والأمن الدوليين. وقد انضممنا، كأطراف، إلى جميع الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف، المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما أننا نسهم، بأمانة وبصفة منتظمة، في السجل الدولي للأسلحة التقليدية منذ إنشائه. ووقعنا في العام الماضي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت الحالي نحن منهمكون في عملية المصادقة عليها. وصباح اليوم، وقعنا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ويسعد وفد بلدي أن ينوه بالتقدم الملموس الذي أحرزه المجتمع الدولي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهو يثني على المبادرات الثنائية التي برهنت على نجاحها. ونحن نؤمن بأن النهج الثنائية والمتعددة الأطراف يجب أن تعزز وتكمل بعضها البعض إذا أردنا إنجاز نزع السلاح الكامل بنجاح.

ويرى وفد بلدي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مختلف مناطق العالم خطوة إيجابية نحو تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا المنعطف، نشدد بصفة خاصة على أهمية إنشاء المنطقة المقترحة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، ونغتنم هذه الفرصة لنناشد جميع البلدان في جنوب آسيا أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تسهم في تحقيق هذا الهدف النبيل.

وفي سعينا لجعل العالم مكانا أكثر أمنا، لا يجوز أن يقتصر تفكيرنا على الدول الكبرى والتطورات الكبرى. فالأمن كل لا يتجزأ سواء من المنظور الجغرافي أو من حيث مدى التهديد الذي يتعرض له. ولعنة الإرهاب المقيتة التي تطل بين لحظة وأخرى برأسها المقيت الذي يشع منه الموت، أصبحت اليوم تسمم الأمن الدولي، شأنها شأن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة.

واحتمال وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية فكرة تثير جزعنا. فالتهديدات التي يمثلها الإرهابيون، بالنسبة للدول الصغيرة، تتحالف مع أنشطة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من مظاهر الجريمة المنظمة، وتتفاقم من جرائها. وهذا ما دعانا إلى الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وإلى التفكير بجدية في الانضمام إلى الاتفاقيات المتبقية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر النداء الذي وجهه رئيس دولتنا في الدورة الاحتفالية التي عقدتها هذه الهيئة بمناسبة الذكرى التاريخية الخمسين لإنشاء المنظمة، بالتوقيع والتصديق المبكر على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، بغية التعجيل بدخولها حيز النفاذ. ويعتقد وفد بلدي أن من مصلحة المجتمع الدولي، في تصديه لهذه التهديدات، أن يوفر ضمانات كافية للدول الصغيرة التي هي في واقع الأمر دول الخط الأول في مواجهة معظم هذه الأنشطة الشريرة.

وسعدنا أيضا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فأولئك الذين يرتكبون جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية يجب ألا يسمح لهم باجتياز أي حدود إلى الأمن أو الإغفال. وهذا ما استدعى الحاجة إلى إنشاء محكمة دولية يمكنها، على نحو منهجي، أن تحاكم مجرمي الحرب العتاة أينما كانوا. وقد أصبحت هذه الحاجة أكثر إلحاحا في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تتسم بانتشار صراعات لم يسبق لها مثيل في شراستها. والجرائم المروعة المرتكبة ضد الإنسانية في البوسنة والهرسك، وفي رواندا وسيراليون وفي أماكن أخرى، لا يمكن السماح لها بأن تتكرر في أي وقت وفي أي مكان. ومقترفو تلك الجرائم يجب تسليمهم للعدالة. ووفد بلدي يؤمن إيمانا قويا بأن الضمان القانوني الأكيد للسلام والعدالة في العالم يكمن في قوة المجتمع الدولي وعزمه، لا في قوة وعزم بلد بمفرده.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد على مدى ضعف وهشاشة الدول النامية الجزرية الصغيرة. ويعتقد وفدي أن القيام بعمل عاجل وفوري ضرورة مطلقة لتخفيف حدة الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان بسبب تدهور البيئة. فلو تحققت نبوءات اليوم عن تغير المناخ، سيكون على ملديف والعديد من البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى أن تواجه واقع الفناء المخيف. ولم يعد هناك متسع من الوقت، فلنعمل شيئا على الفور، وإلا فسننمحي من الوجود.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية اثيوبيا السيد سيوم مسفين.

السيد مسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أقدم للسيد ديدبير أوبيرتي تهاني وفد اثيوبيا بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونحن على ثقة تامة من أن عمل هذه الدورة، تحت قيادتكم، سيكلل بنجاح باهر.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق للجمعية العامة لإدارته الفعالة للدورة الثانية والخمسين ولإسهامه القيم في هذا المجال.

ونحن مدينون حقا لأميننا العام السيد كوفي عنان الذي يحاول تنشيط الأمم المتحدة ويواصل، في ظل ظروف صعبة، جهوده لتوجيه دفة المنظمة. ونقدر تقديرا عميقا على وجه خاص ما فعله الأمين العام ليضمن الإصغاء إلى جميع الأصوات التي تعبر عن وجهات النظر المختلفة ويكفل تحقيق تعاون أكثر فعالية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي هذا الصدد أود أن أشيد مع الارتياح الشديد بالتقرير التاريخي الذي قدمه الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. هذا التقرير، الذي جعل الأمين العام يحصل بالفعل على التهنئة التي يستحقها من الكثيرين، يثير جميع المسائل الحيوية لمستقبل أفريقيا ويعالجها بصراحة وشفافية ويبعث على الأمل في أن نتحلى جميعا بالعزم والالتزام الضروريين لمتابعة توصياته وضمان تنفيذها.

ونحن في أفريقيا بذلنا خلال الأعوام القليلة الماضية جهودا ضخمة لتغيير صورة وواقع أفريقيا، وعلى الرغم من بعض أوجه الزلل الواضحة في الشهور القليلة الماضية فإن ما أنجزته قارتنا منذ أوائل التسعينات لا يمكن التقليل من أهميته. وينطبق هذا على الأنشطة التي تحققت في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى العمل من أجل تحقيق السلم والاستقرار في قارتنا.

والأعوام القليلة الماضية توضح بجلاء أن معظم البلدان الأفريقية، بما فيها بلدي اثيوبيا، أبدت تصميمها

القوي على أن توفر المناخ الداخلي الذي يساعد على النمو الاقتصادي والتنمية. ولا تكاد تجد أي بلد في أفريقيا الآن إلا ويدرك تماما أن المستقبل الاقتصادي يكمن في التحول نحو اقتصاد السوق الذي يوجهه القطاع الخاص، ويتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ويسعدنا أن نلاحظ أن النتائج، وخاصة في بلدي، كانت مشجعة.

ومع ذلك، لا يمكن التشكيك في أن أداءنا في الميدان الاقتصادي لم يرق بحال من الأحوال إلى مستوى توقعاتنا، وأنه كان دون المستوى المطلوب لمنع اليأس والقنوط في قارتنا، وبصفة خاصة فيما بين الأجيال الشابة. وبالرغم من أن الأسباب التي توفر بعض التفسير لهذه الحالة معروفة، إلا أنه من الواضح أيضا أن القيود المعروفة التي نواجهها في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي، وبصفة خاصة في ميدان التجارة وما يتصل بعبء الديون، هي العقبة الرئيسية التي تحول دون الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا، وبالتالي أكد الأمين العام من جديد في تقريره أن هناك حاجة ملحة للتحلي بالإرادة السياسية لتحقيق النمو المستدام والتنمية في أفريقيا، لا من جانبنا نحن الأفارقة وحسب، ولكن أيضا من جانب المجتمع الدولي في مجموعه.

وفي السنوات القليلة الماضية، بذلنا في أفريقيا كل جهد ممكن، وخاصة من خلال المنظمات دون الإقليمية، للعمل من أجل تحقيق السلم ومنع النزاعات واحتوائها. وفي هذا الصدد كان قيام منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، خطوة أساسية على هذا الطريق. وإنجازاتنا في هذا المجال في الأعوام القليلة الماضية لا يمكن التقليل من أهميتها.

وفي المنطقة دون الإقليمية التي ننتمي إليها واصلنا بذل الجهود اللازمة لتحقيق السلم في السودان ولمساعدة شعب الصومال في تحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة وسلطة مركزية. وفي الحالتين، وعلى الرغم من أن تحقيق النجاح لم يكن سهلا، فإن الجهود التي نبذلها استمرت انطلاقا من قناعتنا نحن وبعض شركائنا في المجتمع الدولي من أنه ليس هناك من بديل فعال للجهود التي نبذلها على المستوى دون الإقليمي من خلال آلية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

بيد أنه من الواضح تماما أن هذه المكاسب الصغيرة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية في ميدان السلم والأمن في أفريقيا تعرضت لاختبارات شديدة القسوة في الشهور القليلة الماضية. فالتطورات التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى وبصفة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل مصدرا لقلقنا. ومع ذلك يحدونا الأمل في أن نجد سبيلا لتفادي هذا الخطر الداهم في منطقة البحيرات الكبرى يقوم على أساس الاحترام الكامل لسيادة جميع بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاعتراف الكامل بالشواغل الأمنية لجميع بلدان المنطقة.

واثيوبيا على اقتناع راسخ بأنه لا يوجد أي بديل يضمن السلم والود بين الدول سوى الامتثال الدقيق لجميع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول.

ومع ذلك فإن الخطر الكبير الذي يهدد السلم في هذا الصدد، لا يكمن في انتهاك القانون الدولي في حد ذاته، ولكن في رد المجتمع الدولي على هذه الانتهاكات. فعندما يفشل المجتمع الدولي لأي سبب في الرد على العدوان وعلى انتهاكات حقوق الإنسان بالسخط والعزم الضروريين، فإننا بذلك نوجه للمعتدين، سواء عن قصد أو عن غير قصد، رسالة مفادها أن مبادئ القانون الدولي لم تعد قائمة لتوطيد السلم، وأن القوانين قائمة لكي تنتهك دون عقاب.

كان هذا هو الدرس الذي استخلصناه من إحدى حالات خيبة الأمل الكبيرة التي مُنينا بها حديثا في مجال السلم والأمن في أفريقيا. وأشير هنا، بالطبع، إلى الاعتداء السافر من دولة إريتريا ضد إثيوبيا في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وعلى الرغم من جهود أطراف شتى، لا يزال هذا الاعتداء ينذر باندلاع حرب شاملة بين البلدين، وذلك لسببين هما، أولا، تصلب إريتريا في إصرارها على أن الحل السلمي للأزمة يجب أن يكون مربوطا بقبول إثيوبيا فقدان سيادتها على جزء من أراضيها، استرضاء لإريتريا، وثانيا، الانطباع الخطر الذي يعطيه المجتمع الدولي: ألا وهو أن العدوان لا يستتبعه ثمن يدفعه المعتدي، بل مكافأة يكسبها.

إن العدوان الذي ارتكبه النظام الإريتري ضد إثيوبيا لم يسبق له مثيل من عدة جوانب. فهو أولا عدوان لم يأت نتيجة استفزاز. ليس هذا فحسب وإنما هو أيضا عدوان ارتكب ضد دولة كانت، إلى يوم العدوان، صديقا حقيقيا لإريتريا - بل على الأرجح الصديق الحقيقي الوحيد لإريتريا حتى اليوم المخزي الذي قررت فيه أن تطعن

إثيوبيا من الخلف. وثانيا، إن ذلك عدوان كان مقصودا منه، مع ما قد يبدو في ذلك من مفارقة، فرض إرادة إريتريا على بلد لا يصلح، لا شكلا ولا موضوعا، لأن يقوم بدور ثانوي إلى جانب إريتريا. ومن الممكن تماما أن يكون انشغال إثيوبيا بأمور التنمية وبنضالها ضد الفقر، خلال بضع السنوات الماضية، قد أدى إلى انطباع خاطئ في أذهان زعماء إريتريا، مما حدا بهم إلى تركيزهم على استعراض العضلات وعلى القوة العسكرية.

إن إثيوبيا، إدراكا منها لمسؤوليتها ليس فقط تجاه شعبها بل أيضا نحو السلام وصورة منطقتنا الإقليمية، بذلت ولا تزال تبذل قصاراها للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة التي ما كانت لتقوم لولا العدوان الإريتري على إثيوبيا؛ وما أسفر عنه من احتلال أراض إثيوبية. وتعاوننا التام مع الجهود المختلفة التي بُذلت في هذا الشأن - والتي تتراوح ما بين مساعي التيسير المشتركة التي قامت بها الولايات المتحدة ورواندا، وبين الجهد الذي تبذله حاليا منظمة الوحدة الأفريقية - إنما هو شاهد على ما تمارسه إثيوبيا من ضبط النفس إلى أبعد حد، في ظروف صعبة، وفي غيبة كاملة من اشتراك إريتريا كشريك رشيد ومعقول من أجل السلام منذ الأيام الأولى للعدوان.

إن أصل الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا ليس كامنا في أي نزاع ثنائي بين البلدين؛ بل إنه، بالأحرى، نتيجة عدوان - عدوان لم يأت نتيجة استفزاز، عدوان ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. إن هذا العدوان الإريتري على إثيوبيا، يستعصى على أفهام الكثيرين. ولكنه بالنسبة لمن هم على بينة من الحالة الداخلية في إريتريا، مثلنا، فإن مسلك الحكومة الإريترية ناجم مباشرة عن أن الخصائص العادية لأية دولة لا وجود لها بتاتا في إريتريا. فالإخفاق الكامل للمؤسسات، وغيبة سيادة القانون، والافتقار إلى المساءلة، يمكن أن تفسر هذا السلوك العدواني من الزعامة الإريترية إزاء جيرانها، منذ إنشاء إريتريا كدولة مستقلة. ونتيجة لذلك، فإن هذه العوامل هي أيضا التي تشكل أهم سبب للأزمة الحالية بين إثيوبيا وإريتريا.

إن ارتكاب إريتريا عدوانا ضد إثيوبيا ظل أمرا لا منازع فيه طوال الفترة الماضية. كان هذا هو الموقف الذي وقفه، والنتيجة التي استخلصها، جميع من حاولوا حتى الآن، في الظروف الصعبة الناشئة عن تعنت إريتريا وافتقارها إلى آداب السياسة، أن يقدموا مساعيهم الحميدة بوصفهم مُيسرين ووسطاء لتحقيق السلام في هذا النزاع. ولن يفوت أحدا ممن كانوا ضالعين، عن كثب، في هذه الجهود المختلفة لإقرار السلام بين إثيوبيا وإريتريا، أن يرى أن إريتريا لم تكن أبدا مستعدة لإعطاء السلام فرصة. وما من أحد كان قريبا من هذه الجهود المبذولة حتى الآن لحل هذه الأزمة سلميا، إلا ولاحظ الاستخفاف الكامل بالسلام من جانب السلطات الإريترية، بل ومحاولتها إخفاء الحقيقة، وافتقارها إلى الشفافية، وعدم إظهارها مجرد الحد الأدنى من لياقة السلوك إزاء كل من حاولوا المساعدة. ومع ذلك فمن المؤسف حقا أنه يبدو أن البعض، من الذين طرحوا مبادئهم، وراء ظهورهم، قد استخلصوا نتيجة مؤداها أنه إزاء فقدان الرشد، الذي يكاد يصل إلى الجنون في إريتريا، فما يقتضيه الأمر هو الضغط على إثيوبيا، التي هي ضحية العدوان، لتضحي بشيء من المبادئ، وتوافق على استرضاء المعتدي، وبذلك يكافئون للعدوان.

هناك أمران يجب ألا يغيبا عن أنظار المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالآثار الهائلة لعدوان إريتريا على إثيوبيا، من ناحية القانون الدولي ومستقبل السلام والاستقرار في منطقتنا الإقليمية. أولا، لا بد من الاعتراف بأن هذا هو بالذات مصيدة وضعتها السلطات الإريترية، على شكل لعبة مصممة عمدا للتباري بين من يصمد ومن يستسلم، وهي لعبة محسوبة، حسب ما تأمل تلك السلطات، بحيث تنتهي بمكافأة المعتدي. ولا داعي للقول بأن إثيوبيا ترفض أن تقوم بالدور الذي رسمته لها إريتريا، ونناشد المجتمع الدولي أن يتخذ الموقف الحاسم نفسه.

وثانيا، لا ينبغي أبدا أن يفترض أنه بالاسترضاء يمكن تفادي الحرب، وإقرار السلم الدائم في منطقتنا من العالم. وبالرغم من أنه من المسلم به أن هذا الجزء من العالم، بسبب تاريخه الحديث، هو في أمس الحاجة إلى السلام، فلا يمكن أن يتوقع منه أن يدفع أي ثمن لتفادي الحرب، خصوصا بإرضاء المعتدين. ومن الواضح عقلا وتاريخا أن الحرب لا يمكن تفاديها، على المدى الطويل، بترضية المعتدين.

وإنه لوهم تام الاعتقاد بأن إريتريا سوف تَروض، ونحن نقول ذلك من واقع خبرتنا. ويكفي أن ينظر المرء إلى سجل مسلك إريتريا خلال بضعة الأعوام الماضية في منطقتنا. إن نزعة إريتريا إلى العدوان تبدت أولا في موقفها التهجمي على جيرانها خلال السنوات السبع الماضية، وبلغت ذروتها بشن أقصى لون من العدوان على

إثيوبيا. وإزاء هذا الموقف التدميري، قد يتساءل المرء لماذا طال حتى الآن التسامح بتحمل هذا الموقف الإريتري العدواني. والرد على ذلك هو أننا كنا نعتقد أن الانتقال من قيادة حركة تحرير إلى تولي زمام دولة مستقلة أمر يقتضي وقتا، ومن ثم كان لدينا، بشكل ما، أمل بأن تنضج الزعامة الإريترية مع مرور الزمن، كما يحدث في جميع الظروف المماثلة تقريبا غير أن آمالنا تحطمت يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي ضوء ذلك، لا يخامرنا إطلاقا أي شك في أننا إذا لم نَقل للسلطات الإريترية، بلغة لا لبس فيها، إن مسلكها المنافي للأصول لا يمكن قبوله بعد الآن، فإن النتيجة سوف تكون مزيدا من عدم الاستقرار، ونزاعا لا ينتهي في المنطقة الإقليمية، وسوف يكون لذلك آثار هائلة على السلم والاستقرار في قارتنا.

وهذا هو السبب في أن الحكومة الإثيوبية، وشعب إثيوبيا، يعتقدان اعتقادا راسخا أن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي من جانب أمة صغيرة أعماها الكبر تماما، وضللتها زعامة استخلصت أن سوق الأمور إلى حافة الهاوية سيخدم دائما أغراضها، ينبغي ألا يُترك بدون تحد. ومن جانبنا، سواء وقف المجتمع الدولي معنا أو لم يقف، مساندة للمبدأ الأساسي الذي يقضي بالحفاظ على القانون الدولي ومقاومة العدوان، فنحن مستعدون، بصرف النظر عن العواقب، أن نقف وحدنا، إذا لزم الأمر، صونا لمبادئنا وفي سبيل كرامتنا الوطنية.

ولن تكون هذه، كما نذكر جميعا، أول مرة تقف فيها إثيوبيا هذا الموقف. وفي هذا الصدد يتذكر الإنسان الامبراطور هيلاسيلاسي وعصبة الأمم بعد الاعتداء الإيطالي على إثيوبيا في عام ١٩٣٦. وكان التدبير الذي اقترح في ذلك الوقت ضد إيطاليا هو فرض حظر نفطي عليها كان من الممكن أن يكون مؤثرا في شل العدوان الإيطالي على إثيوبيا. ومع هذا فلما كانت تهدئة إيطاليا الفاشية هي الخيار المفضل للدول الكبرى آنذاك فإن الاقتراح قد رفض. وبدلا من ذلك فرضت عصبة الأمم في مظهر واضح من مظاهر الظلم الذي ليس له سابقة في تاريخ المنازعات بين الدول، حظرا على السلاح على المعتدي، إيطاليا، وضحية العدوان، إثيوبيا في آن واحد.

والنتيجة التي نعرفها جميعا، والتي سجلها التاريخ هي العجز المشين من جانب عصبة الأمم عن منع الاعتداء، الأمر الذي كان أحد أسباب توقف عمل المنظمة وأسهم فيما بعد في نشوب الحرب العالمية الثانية. وترجو إثيوبيا ألا يكرر المجتمع الدولي اليوم هذا المشهد المعيب رغم أن طبيعة ونطاق التحدي الذي تواجهه إثيوبيا اليوم مختلفان جذريا، وهو تحد لا يقارن بما واجهته في تلك الأيام العصيبة عشية الحرب العالمية الثانية.

ولا تزال الأمم المتحدة تصارع مختلف القضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين في أنحاء العالم. ومن بين تلك القضايا فإن الحالة في أنغولا مدعاة لقلقنا الشديد. فسلوك اتحاد يونيتا يشكل بوضوح اتجاها خطيرا ربما أدى إلى تعطيل هدف عملية السلام - ألا وهو التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. ونحن نحث الأمم المتحدة على أن تبذل قصارى الجهد لإنقاذ الحالة الهشة في أنغولا ولكفالة إقامة سلام واستقرار دائمين في ذلك البلد.

وبالنسبة للحالة في الشرق الأوسط فإننا نرجو أن يبذل كل جهد من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات أوسلو بغية توطيد السلام الدائم في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية فإن أملنا الكبير أن يجري الاستفتاء المقترح بشأن مستقبل الإقليم في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية وموفقة لهذه القضية.

وباعتبار إثيوبيا عضوا مؤسسا في هذه المنظمة فإنها دائما على استعداد للإسهام بكل ما في وسعها في جميع الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة أكثر فاعلية وأكثر تمثيلا. وعلى هذا فبلدي يولي أهمية كبيرة للممارسات الجارية التي تهدف فيما تهدف إلى إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته. والواقع أن النجاح في أن تسفر هذه العملية عن نتاج مرض ومثمر وسريع هو أمر حيوي لفعالية هذه الهيئة العالمية ومصداقيتها، ودعوني أضيف، تعزيز مشروعيتها.

وبالنسبة لإثيوبيا ولكل من يثق في كفاءة التعددية، فلا بديل عن الأمم المتحدة. ولذا ينبغي أن تحمي المنظمة وتعزز ما ترمز إليه - سواء في مجالات التعاون الاقتصادي أو نزع السلاح أو حقوق الإنسان - ودعمه بكل ولاء والتزام. وفي هذا المسعى ستظل إثيوبيا سباقة في الاضطلاع بمسؤولياتها إزاء الأمم المتحدة، في هذا النشاط وفي سائر أنشطة المنظمة.

لذلك أود أن أختتم بياني بتجديد التزام إثيوبيا إزاء الأمم المتحدة وما ترمز إليه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية البوسنة والهرسك السيد يادرانكو برليتش.

السيد برليتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السعادة والشرف لي أن أخاطب الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة باسم البوسنة والهرسك.

وأود في البداية أن أهنئ السيد ديدييه أوبرتي على انتخابه رئيسا للدورة. فمهاراته وخبراته المعروفة جيدا في الشؤون الدولية تضمن الإدارة الحكيمة لهذه الدورة. ونعرب عن امتناننا للرئيس السابق، السيد هنادي يودوفنكو ممثل أوكرانيا.

منذ أيام قلائل أعلنت نتائج الانتخابات العامة الأخيرة في البوسنة والهرسك. ونعرب عن ارتياحنا لأن تلك الانتخابات الهامة التي أجريت برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرت عمليا بدون أي حادثة أو فوضى. ووفقا للتقييم العام الذي قدمه المراقبون الدوليون والمحليون فقد أجريت عندنا انتخابات حرة ونزيهة.

وتكاد تبدأ الآن صفحة جديدة في الحياة السياسية للبوسنة والهرسك. فسوف يتعيَّن على البرلمان الجديد ومجلس الوزراء الجديد معالجة عدد من القضايا ذات الأهمية الحيوية لبلدنا دونما تأخير. والواقع أن هناك خطرا يتهدد مصير بلد له هيكل داخلي خاص: ثلاثة شعوب مؤسِّسة، وكيانان في داخل البلد، ودولة واحدة معترف بها دوليا. ومن غير الممكن بغير الاحترام الدقيق للحقوق المتساوية والمشاركة الكافية في السلطة من جانب الأحزاب في البوسنة والهرسك أن نبلغ الهدف الذي ليس له بديل ذو مصداقية: وهو إقامة دولة عصرية على أساس سيادة القانون والديمقراطية البرلمانية واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق. كما أن هذا سوف يفتح الباب أمام الاندماج في المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية. وأكثر الدلائل المشجعة في هذا الاتجاه إعلان الدعم الأخير من الاتحاد الأوروبي وإنشاء فرقة عمله المشتركة مع البوسنة والهرسك.

ومن الجلي أننا في البوسنة والهرسك لن نستطيع القيام بذلك وحدنا. وعلينا أن نثبت لأصدقائنا ومساندينا من كافة أنحاء العالم أننا يمكن أن نكون شريكا مسؤولا يعول عليه في هذا المشروع المشترك الذي يضع البوسنة والهرسك في نهاية المطاف ضمن أسرة الدول الديمقراطية. ولكن علينا أن نتذكر أيضا أن من المحتم أن من يتصرف على غير هذا النحو أو ضد الأصول في البوسنة والهرسك لن يسمح لهم بالمشاركة في هذا المسعى البالغ الأهمية.

وهناك تساؤل عن مستقبل بلدي يتردد في كثير من أركان العالم. والسؤال نفسه، وبالتأكيد مع شحنة وجودية وعاطفية إضافية، يتردد في جنبات البوسنة والهرسك ذاتها.

والردود ليست هينة في البوسنة والهرسك. ومع هذا فما دمنا نتحدث هنا عن مستقبل بلد بعينه فالرد الممكن بسيط ومعقد في الوقت نفسه. وهو بسيط لأن أيا مَن كان يشغل منصبا عاما في البوسنة والهرسك مضطر إلى تنفيذ أحكام اتفاق دايتون بالكامل وبلا شروط. ومن ناحية أخرى فهو معقد لأنه يتوقف إلى حد بعيد على الإرادة السياسية الحسنة وعلى إحساس بالمسؤولية التاريخية وتصميم على ذلك من كل فاعل في هيكل الدولة المعقد في البوسنة والهرسك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بودان (السنغال).

وبعد ثلاث سنوات تقريبا من توقيع اتفاق السلام، بدأت عملية توطيد السلام والإعمار في البوسنة والهرسك تدخل مرحلة جديدة. فمنذ البداية، كان العنصر العسكري ينفذ على خير وجه، وهكذا تهيأت بيئة من الأمن العام. وهذا بدوره مكننا من تركيز طاقتنا على الجوانب المدنية من الاتفاق، والتي تبين أنها معقدة إلى أقصى حد. وخضنا أنواء عقبات شتى من انعدام الثقة وسوء الفهم والتعويق. ولكنها أيضا كانت فترة ظهرت فيها البوادر الأولى لبناء الثقة وإرساء الأساس اللازم لشراكة صحية.

وعلى الرغم من الانتقاد الذي كثيرا ما كان له ما يبرره بخصوص بطء خطى التقدم، لا بد من التذكير ببعض الخطوات الإيجابية الهامة التي تم إنجازها: علم

واحد وعملة مشتركة، ولوحات مشتركة لتراخيص السيارات، وجوازات سفر مشتركة، وتحسن عام في حرية الانتقال، ونتائج ملموسة في عملية التعمير. ومن ناحية أخرى، لا تزال عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية، والأداء السليم لمؤسسات الدولة، ووجود نظام قضائي مستقل، وتوفير حماية موحدة لحقوق الإنسان، تمثل مشاكل رئيسية في البوسنة والهرسك.

وبالتالي، وبعد انتهاء الانتخابات، لا بد من تسخير العزم السياسي المتجدد والطاقة المتجددة في الاهتداء إلى حل لجميع القضايا سالفة الذكر. فوجود البوسنة والهرسك ذات الكيانين والمتعددة الأعراق والثقافات، والتي يكون فيها الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون فيما بين الشعوب المكونة لها والمجموعات العرقية المختلفة قيما مشتركة، سيكون أفضل رد على النظريات السطحية القائلة بحتمية المصادمات بين الثقافات والحضارات المختلفة.

واستمرار تواجد المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك أمر مطلوب بكل تأكيد. فلولا المساعدة والدعم السخيان اللذان قدمهما حتى الآن، لما أمكن تحقيق شيء يذكر. والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تبرز شامخة بين من يبذلون قصاراهم لمساعدة البوسنة والهرسك في التغلب على مشاكلها. ولكن الوقت قد حان للتفكير في إمكانية أن يكون أحد مسارات المستقبل هو تحويل علاقة المانح - المستفيد إلى مشروع مشترك ملموس عملي المنحى، يمكن أن تشارك فيه الشركات المحلية والمرافق المحلية بدور أكبر.

وما من شك في أن ذلك سيسهم في تسريع خطى الإعمار الاقتصادي في البوسنة والهرسك، والوصول إلى مستوى النمو المستدام ذاتيا. وتحسن الافاق الاقتصادية سيؤدي بالقطع إلى تعزيز قدرتنا على تذليل العديد من العقبات الحالية، وتحقيق الاستقرار العام في البلد؛ وسيسهم على نحو أفضل في تحقيق الهدف النهائي، وهو تسليم مهمة إدارة البلد إلى مواطني البوسنة والهرسك.

وهذا، على صعيد عالمي أعم، هو السبيل لأن تصبح البوسنة والهرسك عاملا للاستقرار في المنطقة، وشريكا نشطا في بناء الهيكل الأمني في القارة. وكما ذكرنا من قبل، فإننا في البوسنة والهرسك لا يمكن أن نفعل ذلك وحدنا. ولكننا، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، يمكننا أن نواصل جميعا رحلتنا إلى الألفية المقبلة بمزيد من الأمل، وبآفاق أفضل.

بعد أقل من سنتين، سينقضي قرن كان حافلا بالمنجزات وبتقدم تكنولوجي مذهل، ولكنه أيضا كان فترة شهدت حربين عالميتين وعددا من الصراعات الأصغر وإن لم تكن أقل مأساوية. وها نحن الآن نسارع الخطى نحو ألفية جديدة، حاملين معنا الكثير من التوقعات، وتركة ثقيلة من الهموم.

وهنا، سأكون مقصرا أخلاقيا وسياسيا إن لم أسلط الضوء على الحالة المفجعة والمفزعة بشكل متزايد، السائدة في منطقة كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا شك أن الأحداث الجارية هناك لها أثر المرض المعدي على البوسنة والهرسك، على الأقل من الناحية النفسية. ومع ذلك، فإن الحالة في حد ذاتها تستحق منا قدرا عظيما من التفكير والمشاركة، بغض النظر عن تأثيرها على البوسنة والهرسك أو ما يتجاوزها.

ولا بد من أن نكون قد استخلصنا الدروس من المعاملة الدولية التي تلقتها البوسنة والهرسك أثناء أزمتنا الأخيرة. فالحسم وعدم ضياع الوقت، والمجموعة الملائمة من الأدوات وسبل العلاج التي تتاح للجهات الأساسية الفاعلة، يجب أن تكون جميعها متوافرة حتى نتمكن من التوصل إلى حل سريع وسليم. كما يتعين أن توضع في الاعتبار حقوق الإنسان والحقوق الوطنية والديمقراطية للأطراف كافة، وكذلك السلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة. فكل الحلول الدائمة، بغض النظر عن كيفية الوصول إليها، تنتهي بتسوية سياسية - تسوية تحتاج كل الأطراف إلى التقيد بها، وإن لم تكن دائما تؤيدها بحماس. ونحن مستعدون لمد يد العون بقدر ما في استطاعتنا، وسيكون من الضروري أن نقدم جميعا دعمنا النشط.

والبوسنة والهرسك، من جهة أخرى، حاولت أن تتعلم من ماضيها الحديث. فالدروس التي تكلف ثمنا باهظا يحسن استيعابها. وقد صدقت البوسنة والهرسك، في جملة خطوات أخرى، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحتاج الآن إلى مواصلة جهودنا من أجل تطهير الأرض. ومساعدة المجتمع الدولي أساسية أيضا في هذا المسعى.

وكانت تجربة البوسنة والهرسك حيوية أيضا في اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في روما مؤخرا. فقد اضطلعنا بدور حيوي ونشط هناك، حيث أننا مقتنعون بأن العدالة والمصالحة والشرعية والسلام أمور متشابكة ومترابطة. وينبغي للمحكمة الجديدة أن تأخذ في الاعتبار الخبرات التي اكتسبتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي يعد تأثيرها حيويا على السلام الدائم في البوسنة والهرسك.

ونحن في البوسنة والهرسك مقتنعون بضرورة تسليم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ليد العدالة، بغض النظر عن الانتماء العرقي لضحايا هذه الانتهاكات أو مرتكبيها. فلدينا مصلحة مباشرة وحاسمة في تأمين امتثال كل الموقعين على اتفاق السلام وغيرهم ممن أعربوا عن التزامهم به، لجميع التزاماتهم بموجب هذا الاتفاق، بما في ذلك الامتثال لقرارات المحكمة الدولية.

وثمة شيء واحد يمكننا أن نفخر به، وهو منظمتنا العالمية، الأمم المتحدة التي كانت طيلة هذا الوقت الوسيلة الرئيسية لتعزيز السلام والتعاون والتنمية على كوكبنا. وفي مواجهة التحديات الجديدة، نود أن نرى الأمم المتحدة أكثر كفاءة ودينامية في معالجة عدد من القضايا العالمية.

ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان، في مقدمة جدول أعمالنا المشترك لمستقبل أفضل. ولا غنى، في هذا الصدد، عن الدور الذي تؤديه أمم متحدة دينامية وفعالة وأكثر تركيزا.

وفي هذا العام، نحتفل أيضا بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبفضل تلك الوثيقة والأنشطة التي لا تكل المبذولة في كل أنحاء العالم، أصبحت حقوق الإنسان بحق قضية عالمية؛ وكفالة احترامها وحمايتها أصبحت من بين أهم المهام التي يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بها.

وقد شهدت نهاية هذه الألفية من تاريخ البشرية عددا متزايدا من حالات الطوارئ الإنسانية الجماعية. ونحن في حاجة إلى استخلاص العبر منها لأن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والأفعال الهمجية والوحشية التي شهدناها في مختلف بقاع المعمورة في السنوات الأخيرة إنما هي إهانة لإنسانيتنا المشتركة.

وعلى أساس تجربتنا الخاصة في البوسنة والهرسك، تعلمنا الدروس التي يجب أن نتشاطرها مع المجتمع الدولي كجزء من واجبنا الإنساني. فنحن مدينون بذلك لأنفسنا ولأطفالنا. وهذا هو السبب في أن حكومتي تنوي أن تقترح على هذه الجمعية مجموعة من المبادئ الأساسية للعمل الإنساني في حالات الطوارئ، لكي تنظر فيها بروح إيجابية. وليس الغرض منها أن تكون ازدواجا للجهود الجارية حاليا، ولا أن تقلل من أهميتها، بل هو بالأحرى تكملة ما هو قائم، وتعزيز الوعي بالحاجة إلى تكييف المعايير والممارسات الدولية مع الواقع الجديد. وكلنا ثقة بأن جميع الدول الأعضاء ستنضم إلينا في هذا الجهد، حتى نتمكن معا من الإسهام في تطوير نظام إنساني دولي جديد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية غواتيمالا، السيد إدواردو شتين بارياس.

السيد شتين بارياس (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استشهد عمر أغوير، من بوليفيا، وليزا مالون، من استراليا، وبابلو غورغا، من أوروغواي، ولويس اسكوتو، من إسبانيا، وبيدرو روز، من شيلي، ورولاندو بالاسيوس وسيلسو مارتينيز، من غواتيمالا، وكلهم من موظفي الأمم المتحدة ومقرهم غواتيمالا حيث كانوا يتعاونون للتحقق من تطبيق اتفاقات السلام، وقد ضحوا بأرواحهم في سبيل الاضطلاع بمهمتهم عندما قضوا نحبهم في حادثة جوية مفجعة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ عندما كانوا في طريقهم إلى منطقة نائية للاضطلاع بواجباتهم. وأود أن أطلب من الجمعية العامة أن تأذن لي بأن أشيد إشادة صادقة بهؤلاء الذين قدموا تضحية ثمينة بحياتهم، في زمن السلم، من أجل إرساء السلام في غواتيمالا.

ولما كنت قد تأثرت بنفس القدر بالدمار الذي خلفه إعصار جورج عندما مر بالجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وكوبا، وبورتوريكو، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وغيرها من الأراضي الكاريبية وجنوب الولايات المتحدة، فإنني أود أن أعرب عن تضامن

غواتيمالا، حكومة وشعبا، مع أولئك الذين عانوا من الخسائر الاقتصادية والألم الذي لا عزاء له لفقدان الأرواح.

وغواتيمالا يشرفها أن ترحب بالسيد أوبيرتي في سجل الأفراد المبجلين الذين وقعت على أكتافهم المسؤولية الرفيعة عن إدارة مناقشات هذا المحفل طيلة وجوده. ولئن كان انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين يدلل على التقدير لبراعته الدبلوماسية الفائقة، فإنه النتيجة الطبيعية للجهود التي بذلها هو وبلده لتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول في العالم.

ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن الفائدة ستعود على منظمتنا من خبرته الواسعة بوصفه أحد داعمي مبادئ منظومة البلدان الأمريكية. وهذا يكفل استمرار المهمة الممتازة التي اضطلع بها سلفه السيد هينادي أودوفينكو. ونود أن نعرب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة أثناء عام ولايته.

هذه هي المرة الثانية التي تدلي فيها غواتيمالا ببيان في الجمعية العامة منذ التوقيع على اتفاقات السلام التي أنهت الصراع بين الإخوة بعد أن مزق أوصال أمتنا بحق طوال ما يقرب من أربعة عقود. ويجدر بي أن أقدر مرة أخرى التضامن الذي أظهره المجتمع الدولي طوال العملية، وبخاصة أثناء المهمة الصعبة والطويلة لتنفيذ الاتفاقات، التي ستؤدي بنا إلى إعادة بناء مجتمعنا وتحقيق أسمى تطلعاتنا للعدالة والإنصاف والتنمية الاقتصادية.

والأمم المتحدة وغواتيمالا حكومة وشعبا تعملان معا على تنفيذ اتفاقات السلام. وقد مضينا قدما بخطى ثابتة وواثقة وفقا للاتفاقات، في ظل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، ويمكنني أن أحيط الجمعية العامة علما بكل رضى بأنه يجري الوفاء بالجدول الزمني للاتفاقات بتقدم أكيد.

ولهذا نرحب بالتقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا عن حالة التحقق من اتفاقات السلام في غواتيمالا (A/53/288) ونؤيد تأييد قويا توصيته بأن تأذن الجمعية العامة بتجديد ولاية بعثة التحقق لغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

وبوصفنا عضوا في منظمة هدفها الرئيسي حفظ السلام بين الأمم، فإن تجربتنا في مجال العيش في سلام، تفضي بنا إلى أن نؤكد من جديد إيماننا بالتعددية بوصفها شكلا أصيلا لتجميع الجهود من أجل تعايش شعوب العالم. وبالنسبة للمواطن العادي في غواتيمالا، فإن المنظمات الإقليمية، والأمم الشقيقة، والالتزامات الدولية، لا تعتبر أمورا مطلقة بعد الآن، بل تصبح مقومات لواقعنا، وعندما نضيف إليها تجربتنا السياسية والثقافية فإنها تسفر عن جميعة جديدة لما هو محلي وما هو عالمي. وهذه الجميعة الجديدة في غواتيمالا لا تعني السلام الذي ينبني على الانصهار الموفق بين المشاعر السلمية التليدة التي اتسمت بها ثقافاتنا العريقة والقيم الأخلاقية المقبولة عالميا التي تعززها المراكز المتنوعة للتلاقي المتعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وهذه النتائج الإيجابية كانت عوامل أيضا في الإسراع بمشاركتنا في مبادرات التعاون الإقليمي، وبخاصة في عملية تكامل أمريكا الوسطى. وغواتيمالا، التي تصر على تحقيق هذا التكامل، تبذل جهودا كبيرة يدفعها الرأي الذي توافق عليه الأطراف الأخرى في العملية، وهو أن أمريكا الوسطى المتحدة ستكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات العولمة لصالح شعوبها.

ولما كنا نعتقد أيضا أن مراكز الإدارة المتعددة الأطراف أساسية لتعزيز السلم والتنمية، فقد حفزنا ذلك لنشارك مشاركة فعالة في مهام توطيد عمل رابطة دول الكاريبي، وهي منظمة تتكون من ٢٥ دولة عضوا تتشاطر البحر الكاريبي بوصفه تراثا مشتركا لها يحظى بأكثر التقاليد الثقافية واللغوية تنوعا. وهذه الرابطة قد قررت أن تتحد بغية سبر أغوار وتجميع القدرات الإقليمية للنهوض بالظروف التي تحسن مستوى معيشة مواطنيها.

وليس لدينا الوقت لمواصلة سرد مبادرات التكامل الإقليمي المختلفة. ولكنها تجسد الأهمية التي تعلقها غواتيمالا على الهيئات المتعددة الأطراف في جهودها الهادفة إلى التعايش في ظل ظروف من العدالة والمساواة، وفي بيئة تزداد تفاعلا وترابطا. والوضع الشامل للعالم المعاصر لا يجري التعبير عنه تعبيرا متكررا بعد الآن من خلال الأحداث الدورية، بل إنه أمر يومي ثابت يشغل كل فرد على هذا الكوكب في كل دقيقة. وهو يشكل تحديات يمكن أن تعتبر فرصا أو تهديدات تسفر عن طائفة كاملة

من الاستجابات تتراوح بين الحماس الساذج والمقاومة الأصولية العمياء.

ولهذا تتطلب الإدارة المتعددة الأطراف مؤسسات متجددة ومرنة وتقوم على المشاركة، بحيث تستجيب للظروف الدينامية المنبثقة عن تطور العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وبالتالي، فإن غواتيمالا لا تتابع باهتمام جهود التحديث داخل هذه المنظمة. ونضطلع بحماس بمسؤولية الإسهام في تنفيذ الإصلاحات الإدارية من خلال مشروع رائد.

ويسعدنا ما أحرز من تقدم في هذا المجال، ونود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تساعدنا، بتنسيق من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية السلم والتنمية، وتجعل الإصلاح على مستوى النظام بأسره حقيقة واقعة في بلدنا.

والجهد الذي يبذله الأمين العام السيد كوفي عنان استجابة لمشاغل الدول الأعضاء إزاء تحديث منظمتنا يستحق منا التقدير الكبير. وقد شرفنا الأمين العام بزيارة غواتيمالا في تموز/يوليه الماضي، ولمسنا بأنفسنا ما يأخذ به نفسه من عزم والتزام بغية تعزيز منظمتنا، كما لمسنا الرؤية الواضحة للمستقبل التي تسترشد بها جهوده في السير نحو الألفية الجديدة.

وتتفق غواتيمالا مع غيرها من الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى مواصلة المداولات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ولقد درسنا باهتمام مختلف الاقتراحات التي قدمت، ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى المستوى الضروري من الاتفاق والتفاهم لتحقيق الإصلاح الذي يحقق الإنصاف لجميع المناطق، والذي يعبر عن الإرادة الديمقراطية التي ينبغي أن تسود المنظمة، وذلك على الرغم من الاختلاف الموجود حاليا في مواقف الدول الأعضاء.

وينبغي أن أشدد على الدور الهام الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة في مجال وضع وتدوين وتطبيق معايير القانون الدولي. ومشاركة المنظمة في هذا الأمر على نحو أكبر تشجع على تعاظم القدرة الخلاقة للدول الأعضاء في مجابهتها للمشاكل المشتركة، وتؤدي إلى إزالة الالتباسات القانونية التي قد تمكن الهيئات التشريعية الوطنية من إملاء القوانين الدولية التي قد تُفرض عندئذ على البلدان الأقل تقدما. ونحن ندعو مجتمع الدول إلى مضاعفة جهوده في هذا المجال.

ونحن على مشارف ألفية جديدة، واستجابة لمجتمع دولي يتعاظم تكافله، فإننا ندعو إلى إيجاد نظام عادل أكثر إنصافا في مجال التجارة يتسم بقوانين واضحة ويتيح فرصا متساوية لجميع المناطق والدول. وهذا هو السبيل الوحيد للنهوض بالتنمية في مجالات تدعو فيها الحاجة الماسة إلى القضاء على الفقر وبناء مجتمعات أكثر عدلا.

والتنمية، كما عبر رئيس كولومبيا باقتدار شديد في هذه الجمعية العامة، لا بد وأن تضع في اعتبارها الجانب الإنساني من مجتمعاتنا. وعلينا أن نسعى جاهدين لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف داخليا فيما يتعلق بتوزيع الموارد والأعباء. ولكن الامتثال لمطالب المؤسسات الدولية التي تمول التنمية بدون التضحية بحياة شعبنا الذي يتردى الجانب الأعظم منه بالفعل في حمأة الفقر، قد أصبح أمرا تتزايد مشقته في ظل الظروف الراهنة. كما أننا منزعجون للغاية إذ نشهد وضعا اقتصاديا يفتقد الأمان والثقة يعم العالم كله، حيث لا تزال ممارسات المضاربة المشبوهة تتسبب في إحداث أضرار في غياب الرقابة الفعالة من جانب من بيدهم المسؤولية. ولقد أصبح العالم مكتظا بمنتجات لم تعد الوسائل اللازمة للحصول عليها في مقدور كثير من السكان والبلدان، أما اقتصاداتنا الصغيرة فلم يعد لها أي مكان.

وإذ تبذل بلدان أمريكا الوسطى الآن جهودا على مختلف الجبهات لتحقيق التكامل والتحرير لاقتصاداتنا، وإذ نكافح لكي ندير ظهورنا لسنوات من المجابهة المسلحة مع بعضنا البعض ولكي نتكيف مع مطالب عالم السوق، فلا بد أن يُتاح لمنتجاتنا فرصة الوصول المنصف، دون تمييز، إلى الأسواق العالمية، كما ينبغي التسليم بإمكاناتنا كمقصد قادر على المنافسة يجتذب الاستثمار الإنتاجي.

ونزع السلاح هو واحد من أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وتدين غواتيمالا، إلى جانب بلدان أمريكا الوسطى الأخرى، أي شكل من أشكال التجارب النووية. وقد أعربنا عن قلقنا بشأن التجارب الأخيرة التي أجريت في قارات أخرى. فمثل هذه الأنشطة لا تسهم في إقرار السلم أو في تحقيق نزع

السلاح النووي الذي تصبو إليه معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وقد كانت غواتيمالا أيضا من بين أوائل البلدان الموقعة على اتفاقية أوتاوا التي تحظر تصنيع واستعمال الألغام المضادة للأفراد. ونحن نطلب إلى البلدان التي لم تصبح أطرافا بعد في تلك الاتفاقية أن تفعل ذلك.

كما نلاحظ مع الارتياح الشديد أن مخاوف الدول الأعضاء فيما يتعلق بموضوع الأسلحة يتسع نطاقها لكي تشمل انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع فيها وإساءة استعمالها. وغواتيمالا شديدة الاهتمام بالسعي لحل هذه المشكلة، ونحن نعتقد أن منهاج عمل أوسلو يمكن أن يخلق استجابات مرضية في هذا الصدد.

ومن دواعي قلقنا الشديد أنه على الرغم من أن المنازعات الداخلية في معظم الدول الأعضاء قد أمكن التغلب عليها إلى حد كبير، إلا أن المجتمع الدولي ما زالت تهزه أعمال الإرهاب الدولي المروعة، مثل تلك التي نجم عنها مؤخرا إراقة كثير من الدماء في أفريقيا وأيرلندا الشمالية. وبالإضافة إلى الإدانة والرفض الإجماعي لهذه الأعمال التي تتسم بالخسة والجبن والتي تصيب بالأذى في المقام الأول الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالأسباب التي يجري التذرع بها لتبرير هذه الأعمال؛ يتعين على المجتمع الدولي أن يتقيد بالقرار الذي اتخذه مؤتمر روما بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والذي يفيد بأن:

"الأفعال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها وأينما ارتكبت وأيا كانت أشكالها أو أساليبها أو دوافعها، هي جرائم خطيرة تثير قلق المجتمع الدولي". (A/CONF.183/10، المرفق الأول، الجزء هاء، الفقرة الثانية)

وكما هو معروف جيدا، فإن غواتيمالا كانت أحد نقاط الانطلاق الأخيرة التي دارت عليها الحرب الباردة، حيث كانت تعمل شبكات عبر وطنية، وهي بمأمن من العقاب، على دعم الحرب القذرة التي جرت أحداثها داخل وخارج البلد. وإننا نود أن نعرب مرة أخرى عن عزمنا السياسي الأكيد والقاطع على ألا تستعمل أراضينا مرة أخرى للإعداد لأي نوع من أنواع العدوان على أي بلد آخر.

ومع اقتراب الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤكد غواتيمالا مجددا التزامها الثابت باحترام المبادئ الواردة في الإعلان. وقد أخذت حكومة الرئيس الفارو أرزو على عاتقها مسؤولية تعزيز إعمال حقوق الإنسان واحترامها في جميع جوانب الحياة في بلدنا كإحدى مهامها الرئيسية. وقد أدمج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة المدنية. ورغم أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير في ذلك المجال، فقد حققنا بالتأكيد تقدما كبيرا، حيث نمضي في تعزيز الازدهار الكامل لتنوعنا الإثني المتعدد الثقافات واللغات الذي يتسم بالثراء.

إن الأمم المتحدة، التي أنشئت في عام ١٩٤٥ على أساس مبدأ صون السلم في العالم ودورها الأساسي المتمثل في كفالة تعايش جميع الأمم على أساس الاحترام المتبادل بين الدول، تمثل أسمى تعبير لتمثيل جميع الشعوب. بيد أنه، بعد ٥٣ عاما على نشأة الأمم المتحدة، لا تزال هناك أقاليم لا يحظى مواطنوها بالتمثيل هنا. ويدرك بلدي الخلافات المستمرة بين الإخوة في الشرق الأوسط، وآسيا، وأفريقيا. ونأمل أن تحل خلافاتهم عن طريق الحوار وعلى نحو سلمي، حتى يتسنى لجميع شعوب العالم، دون أي شكل من أشكال الإقصاء أو التمييز، أن يُمَثَّلوا في الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر بوجه خاص حالة مواطني جمهورية الصين في تايوان الذين يبلغ عددهم ٢٢ مليونا، بالإضافة إلى ما يتسم به اقتصادهم من أهمية وصحة في خضم القلق المالي الكبير في تلك المنطقة.

وستواجه منظمتنا تحديات كبيرة لا محالة مع اقتراب القرن الجديد. ونأمل أن يتسنى لنا، بتوافر حسن النية لدى جميع الدول الأعضاء، أن نبدأ القرن الجديد ممتلئين عزما بغية كفالة بقاء الجنس البشري، فضلا عن العيش بسلام، وحماية بيئتنا، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وبغير ذلك لن يتسنى لنا تحقيق حلم الذين قاموا، تدفعهم المثل العليا، بتأسيس الأمم المتحدة في سان فرانسسكو في عام ١٩٤٥.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو سعادة السيد روبرت مليت، رئيس وفد غرينادا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مليت (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يتقدم وفدي بالتهنئة للأمين العام وموظفيه على جهودهم لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لحاجات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، لا سيما الدول النامية.

كذلك يود وفدي أن يهنئ السيد ديدبير أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأيضا نود أن نشكر السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا السابق، على أدائه المتميز في إدارة مداولات الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

يذكرنا الفيلسوف توما الأكويني:

"أن الإنارة أفضل من مجرد الإشعاع؛ وإعطاء الآخرين خلاصة الفكر أفضل من مجرد التأمل".

وفي إطار الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستجابة لدعوة الفيلسوف توما الأكويني، يتقدم وفد غرينادا بكل تواضع لهذه الجمعية الكريمة ببعض من خلاصة الفكر فيما يتعلق بالتفاعل الإنساني داخل فرادى المجتمعات، وكذلك فيما بين الأمم لتتدبرها.

كتب الشاعر وليام وردزورث، في قصيدته "أبيات مكتوبة في أوائل الربيع":

"لقد سمعت ألفا من الألحان المتناغمة
بينما كنت مسترخيا في بستان
في تلك الحالة العذبة حين تجلب الأفكار اللطيفة معها
أفكارا حزينة إلى ذهن الإنسان.

"وهذه الطبيعة بأعمالها الجميلة
تجتذب الروح البشرية التي تنبض في داخلي؛
وكم يثقل الحزن قلبي حين أفكر
فيما يصنع الإنسان بأخيه الإنسان".

وقد لاحظ أفلاطون، في الجزء الأول من كتابه "الجمهورية"،

"أن البشر يستهجنون الظلم خشية أن يقعوا ضحية له، وليس لأنهم يأنفون من ارتكابه."

ويحثنا ميكائيل دي جوفنال، في مقدمته لكتاب في القرن العشرين عن تاريخ تفكك اليونان القديمة، على:

"أن ندرس التاريخ لنتعلم من التاريخ، لنكتسب الحكمة السياسية".

إن قيمة السلم بين الأمم في عالمنا ألهمتنا مرتين خلال هذا القرن إنشاء هيئة لتلطيف التفاعل الدولي، إن لم تكن لتنظيمه. ولكن للأسف، فيما يتعلق بكلتا هاتين المبادرتين، انصب التركيز على تجنب الحرب وليس على مفهوم السلام، الذي أشار إليه الأكوينى على نحو متبصر للغاية بوصفه هدوء النظام.

وقد انهارت عصبة الأمم على نحو مخز. فقد ماتت نتيجة للافتقار إلى الشرف. فهي لم تكن مخلصة حتى للمبادئ المحدودة بعض الشيء التي أنشئت على أساسها. فقد جرت التضحية بالضعفاء على مذبح النفعية، تمجيدا للقوة العسكرية. وهكذا انتهت المحاولة الأولى للسعي لتحقيق السلام الدولي عن طريق محاولة تجنب الحرب. ثم أدى استمرار أسلوب التهدئة والنأي عن المشاكل إلى قيام الحرب العالمية الثانية.

إلا أنه، عقب فظائع الحرب العالمية الثانية، التي عجلت بإنشاء الأمم المتحدة، قال الراحل ونستون تشرشل ناصحا، وهو يحث الشعب البريطاني، وبالتأكيد بقية العالم، على الانضمام إلى المحاولة الثانية للسعي لإرساء السلام بين الأمم:

"إن الكلام وإن طال أفضل من خوض الحروب".

ويسجّل التاريخ أننا لم ننجح في تجنب الحرب.

وإذ ننخرط في الجمعية العامة في مراقبة الأحداث التي تجري فيما بين الأمم وداخلها، فإن وفد غرينادا يقترح بإخلاص وتواضع أن نمعن التفكير في مسألة لماذا لم ندرس التاريخ لنكتسب الحصافة السياسية المناسبة؟

هل السبب أنه لا تزال بيننا فكرة سائدة مؤداها أن القوة هي الحق؟ أم أن السبب هو أنه لا يزال هناك مفهوم غلاب يحدد عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، وهو أن الثروة تعني بالضرورة التمتع بامتيازات خاصة - بالرغم من أنها تلحق ضررا بليغا بالأمل ثراء، ولا سيما الفقراء.

هل السبب أن هذا المفهوم المسبق لا يزال يغذي المفاهيم الجارية فيما يتعلق بما هو مقبول حقا في موضوع تشكيل مجلس الأمن وحق النقض؟

إن التاريخ يسجل الخبرة البشرية عبر العصور، ابتداء من السلام العالمي الروماني إلى حكم الإمبراطوريات الحديثة.

متى نكتسب الحكمة السياسية التي تهدينا إلى تنظيم التفاعل الإنساني داخل الأمم وفيما بينها، حتى تكفل السكينة التي تهيء استتباب السلام في عالمنا؟

وتقول غرينادا بكل تواضع إن السلام لن يحل بين البشر والأمم إلا عندما يتم حقا احترام حقوق الإنسان وإجلالها عالميا. بل وتؤكد غرينادا أن حقوق الإنسان العديدة التي حددت فرديا يمكن إدراجها في إعلان وحيد: ألا وهو الحق في تحقيق الكرامة الإنسانية كاملة لكل إنسان.

وفي هذا الصدد، تعرب غرينادا عن القلق إزاء مثير السجناء الكويتيين الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية ونحن نتحدث الآن .

ومن أبرز أسباب تردي كرامة الإنسان هو الفقر والحرمان فيما يتعلق بالشروط الأساسية لبقاء الحياة. وفي هذا الصدد، فإن العجز الجسدي ينبغي أن يلقى اهتماما خاصا باعتباره سببا هاما من أسباب تردي كرامة الإنسان.

وعليه، فإن غرينادا تؤيد بلا لبس الدعوة إلى القضاء على الفقر من عالمنا، وتحث على السعي لتحقيق هذا الهدف كمسألة تتصف بالإلحاح. وتعرب غرينادا عن قلقها العميق إزاء موافقة الأمم المتحدة على الحظر التجاري الذي يشمل الأغذية والأدوية. وتحث غرينادا بتواضع على أن يعاد النظر بسرعة في هذا النوع من الولايات. وفيما يتعلق بالإصابات التي تسبب العاهات تحث غرينادا على تدمير جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموجودة الآن، وحظر إنتاجها فورا. علاوة على ذلك، تكرر غرينادا الآن إحدى الدعوات التي وجهتها في وقت سابق، ألا وهي ضرورة إخلاء ساحات الحرب، السابقة والحاضرة، من جميع أسلحة الحرب التي لا تزال لها إمكانية التسبب في إصابة الحيوانات أو البشر أو موتهم، على أن ينفذ المشروع برعاية الأمم المتحدة.

أما المخدرات، ففيها تكمن إمكانية قوية للغاية لتردي كرامة الإنسان. واستخدام المخدرات بطريقة غير مشروعة على يد الأفراد عن طواعية لا ينفي هذا الأثر المدمر لها. والواقع أن هذا العمل الطوعي يعجل بتحويل الإمكانيات الكامنة إلى سم قاتل.

وبناء عليه، تحث غرينادا الأمم المتحدة على ألا تكل في حملتها ضد الاتجار بالمخدرات. بل إننا نقترح أن تقوم الأمم المتحدة - بدعم مناسب في كل حالة - برعاية برامج وطنية ترمي إلى القضاء على المخدرات غير المشروعة التي يستعملها التلاميذ والطلاب في مدارسنا وجميع الشباب في كافة أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد نثني على مشروع تعليم التقليل من إساءة استعمال المخدرات، ونزكي استعماله في جميع أنحاء العالم بشكل يتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد.

إن الكوارث تحدث في أشكال عديدة. فسواء كانت الكوارث المادية طبيعية في أصلها، أو نتاج أدوات إنسانية، فهي تشكل تهديدا من أكبر التهديدات لكرامة الإنسان والحياة الإنسانية.

أما الكوارث الطبيعية فإن الجنس البشري يعي خطرها، وهكذا يتأتى الرعب الذي نعاني منه عندما نواجه هذه الكوارث. وذلك الشعور نفسه بالرعب قد يتوسع إلى حد قبول العواقب باعتبارها حتمية - وإن كان بدرجة أقل من حتمية الكوارث نفسها. وهذا قد يفسر عدم كفاية التدابير المتخذة فيما يتصل بالاستعداد للكوارث، كما يلاحظ بانتظام. وهو نوع من الاستسلام يجب ان نجابهه.

ويجب أيضا أن نواجه الفعل البشري المتعمد والمقصود لأحداث كوارث مادية.

وكرامة الإنسان تداهمها أيضا الكوارث الاقتصادية. والتجربة الأخيرة التي حصلت في الشرق الأقصى، والتجارب الحالية في أنحاء أخرى من العالم، تشهد على هذا.

وترى غرينادا أن الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية المختصة، وكذلك وكالاتها وعملاءها ذوي الاختصاص، يجب أن تعيد النظر بضمير حي، في مفهوم العولمة التي استلهمت منها أنظمة مختلفة، وبخاصة فيما يتعلق

بالتجارة بكافة أنواعها، الأمر الذي أدى إلى هذا التردي في كرامة الإنسان، وهذا الألم الذي تعيشه شعوب العالم.

والتجارة التي لا تحفزها النزعة الإنسانية لا تعزز رفاه البشر. بل هي في الواقع لا تستطيع ذلك. إن تجاهل هذا الشاغل هو إحدى الدلالات على شرورها الكامنة.

إن عالمنا يحتاج إلى التركيز على الإنسانية، وإلى أن يكون صديقا لها. وتحث غرينادا على أن نضبط الأنظمة العديدة التي تشكل معا تفاعلاتنا العالمية.

وتسترعي غرينادا، الاهتمام بتواضع إلى ملاحظات لجنة دولية تابعة لمنظمة غير حكومية في مجال حقوق الإنسان في التجارة والاستثمار، والنظر فيها. ففي رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، دعت اللجنة رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا. إلى التفكير في بعض التهديدات المحتملة لتمتع شعبنا بحقوق الإنسان. وإمكانية هذه التهديدات تكمن بشكل أو بآخر في اتفاقات الاستثمار المتعددة الأطراف واتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وقد تم تحديد خمسة من هذ التهديدات، ونحن نقبل صحة الحجج المدفوع بها في كل حالة. ومع ذلك، لن أعرض هنا سوى ثلاثة تهديدات فقط لحفز الاهتمام ومن ثم التأمل.

أولا، حق الإنسان في تقرير المصير يشمل حق جميع البشر في تقرير مستقبلهم الاقتصادي. وهذا الحق اللاحق قد يتم إحباطه إن لم يتم إنكاره حين يعطى المستثمرون الأجانب حرية العمل بدون شرط تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي عموما الذي يعملون فيه.

وثانيا، إن انتهاج مفهوم عدم التمييز في التجارة والاستثمار قد يضعف من السياسات الحكومية الموجهة نحو القضاء على التمييز المجحف، كما أنه يشجع على التراخي فيما يتعلق بتطبيق المساواة بالنسبة للمجموعات الضعيفة من جانب آخر.

وثالثا، إن وضع شروط لصالح المستثمرين الأجانب قد يكون مخالفا لحق الإنسان في كرامة كاملة.

والأرض، ببيئتها المادية، هي هبة سماوية لجميع شعوب العالم، وهنا تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية جماعية تتمثل في حماية كوكبنا الذي هو بيتنا وبيئته.

وبالإضافة إلى ذلك، لقد أعطينا سلطة نمارسها على الموقع الذي نختار العيش فيه - بيد أن هذه السلطة لا تتسع لتشمل المساس المدمر بأي موقع مماثل آخر، بغض النظر عن حجمه أو سكانه. ولذا، فإن لكل دولة الحق في تطوير موارد أراضيها، ولكن ليس بما يضر بشعب أية دولة أخرى.

وبناء عليه، فإن الضلوع في نقل النفايات النووية عبر البيئات الأرضية أو البحرية للبلدان الأخرى هو انتهاك لحقوق الإنسان لشعوب تلك البلدان. ويصدق نفس الشيء على إلقاء النفايات السامة، أو الأغذية التي تعتبر ضارة بالصحة في بلد المنشأ أو أن طريقة إعدادها ضارة بالصحة، في أسواق البلدان الأقل نموا في عالمنا.

لقد تم استرعاء الانتباه في هذا التقديم إلى الانهيار المشين الذي كمل بعصبة الأمم، بالإضافة إلى أسباب الكارثة. ولذلك، يكفي أن نشير الآن إلى حالات العضوية في الأمم المتحدة لمكونين كانا يؤلفان حتى الآن دولة واحدة ذات سيادة.

إن شعب جمهورية الصين في تايوان - ويبلغ تعداده أكثر من ٢٢ مليون نسمة - مارس حق المشاركة في المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وفي ممارسته لهذا الحق إلى أبعد مدى، اختار أن يسهم على الصعيد الدولي في تحقيق كامل الكرامة الإنسانية لشعوب البلدان الأقل نموا. واختارت جمهورية الصين في تايوان أن تضطلع بذلك في نطاق بعض المنظمات الإقليمية والدولية المرتبطة بطريقة أو بأخرى بمنظومة الأمم المتحدة. وحرمان هذه الملايين الاثنين والعشرين من حق ممارسة ذلك الخيار هو بمثابة انتهاك لحقهم الإنساني في الاختيار. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة في هذا الإنكار تعني أيضا تطبيق قيود على تمتع شعوب الدول التي هي أعضاء في تلك المنظمات بمنافع معززة.

ولذا، تطالب غرينادا بمنح جمهورية الصين في تايوان شكلا من العضوية المناسبة من شأنه أن يسمح لجمهورية الصين في تايوان بالمشاركة في منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الكاريبي.

وغرينادا لا تتسامح إزاء الإرهاب. وواقع الأمر أننا ندينه، أيا كان الذي يرتكبه. ونحن بإدانتنا للإرهاب، نعي بصورة خاصة الحلقة المفرغة المفزعة من الفعل ورد الفعل المتصلة بالمشاركة في الأنشطة الإرهابية، التي

تزداد شرا مع كل حلقة. وفي هذا السياق الأخير فإن أي عمل مدروس يراد به إلقاء الرعب في نفوس وقلوب الناس في أي مكان هو في تصورنا اشتراك في الإرهاب.

وفي بداية هذا التقديم، وردت إشارة إلى مفهوم السلام عند القديس توما الاكويني. ولكن لم يـُول أي اهتمام هنا لتحقيق السكينة التي يولدها النظام، والتي يحددها الاكويني بالسلام. بيد أنه تم الإدلاء بتعليق عن العدوان والانتهاكات من نوع أو آخر. وعليه، فإن من المناسب أن يختتم هذا التقديم بشرح موجز لمفهوم الاكويني عن السلام، ويجب أن أذكر أنه ليس مأخوذا من أي عمل من أعمال الاكويني، بل إنه مأخوذ من كتيب صغير بعنوان "لحظات ذهبية"، وهذا الاقتباس القصير تحت عنوان "لو كان هناك":

> "لو وجدت التقوى طريقها إلى القلب، لكان جمال الخـُلق. ولو وجد جمال الخلق، لساد الوئام في المنزل. ولو وجد الوئام في المنزل، لساد النظام في الأمة. ولو وجد النظام في الأمة، لحل السلام في العالم".

فليبارك الله جميع من شارك في مداولات هذه الجمعية، أيا كان العمل أو المناسبة، حتى تكون هذه الجمعية بركة حقا على عالمنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو معالي الأونرابل مابوبا تشيبيتا وزير خارجية ملاوي.

السيد تشيبيتا (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان فخامة السيد باكيلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي، يرغب في المجيء إلى هنا ومخاطبة الجمعية العامة شخصيا، ولكن بسبب التزامات ملحة في الوطن لم يتمكن من ذلك. ولذا فإنني ألقي خطابه نيابة عنه.

اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من المتكلمين في توجيه آيات التعاطف العميق إلى شعوب منطقة البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة بسبب الكارثة الطبيعية، التي تجسدت في شكل إعصار ضربهما أثناء الأيام القليلة الماضية.

واسمحوا لي أن أهنئ السيد ديدييه اوبيرتي على انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة وأن أؤكد له ثقتنا بقدرته على إدارة أعمال هذه الدورة بنجاح. وأود كذلك أن أشيد إشادة خاصة بسلفه، السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، على طريقته المبتكرة والبناءة في الاضطلاع بمهمته أثناء الدورة الثانية والخمسين. فما يتحلى به من فطنة وروح فكاهة ساعد الجمعية على إنجاز الكثير أثناء دورة حافلة بالصعاب، والتي ربما كانت نقطة تحول في عمل الأمم المتحدة. فالإصلاحات التي اتفقنا على إجرائها أثناء دورة الإصلاح ينبغي أن توفر بالتأكيد الزخم الضروري لأمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية.

واسمحو لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا الخالص للأمين العام كوفي عنان، ولا سيما للطريقة التي اضطلع بها بمسؤولياته الهامة. فدوره القيادي البارز، وبخاصة فيما يتصل بإصلاح الأمم المتحدة، والمشاكل التي تعاني منها قارتنا، أفريقيا، وأثناء أزمة العراق الأخيرة، قد أعاد الأمم المتحدة إلى مركز الصدارة في مجال انخراطها الهام في الشؤون الدولية. ونشجع الأمين العام على مواصلة عمله الجيد بنفس الروح النشطة كي تتكيف المنظمة على نحو أفضل مع احتياجات البشرية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وتؤيد ملاوي تماما الإصلاحات التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا. ولا شك لدينا في أن هذه الإصلاحات لن تزيد فحسب من فعالية وكفاءة منظمتنا، بل ستمكنها أيضا من الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب للتحديات الجديدة. وأرحب بشكل خاص بإنشاء منصب نائب الأمين العام. وأعتقد أن الأمم المتحدة، بهذا المنصب الجديد، ستواصل الاضطلاع بدور مركزي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المساعدة الإنمائية، ولا سيما إلى البلدان النامية.

إن خطة التنمية، التي تركز على القضاء على الفقر وعلى توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، تنسجم مع جهود المنظمة في مجالات السلم والأمن الدوليين. والواقع أنهما تكملان إحداهما الأخرى.

وتتطلع ملاوي إلى الانتهاء من المسائل المتبقية من صفقة الإصلاحات، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بعقد الجمعية الألفية، والتي نؤيدها بالكامل.

وتأتي دورة الجمعية العامة في هذه السنة في وقت نحتفل فيه بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن الوقت حان لتقييم التقدم المحرز في

مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وتحديد السبل والوسائل الإضافية التي من شأنها المساعدة على زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

وقد اضطلعت آلية الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بعمل لا ترقى إليه الشبهات في الماضي، وتثق ملاوي كثيرا في أنها ستبذل جهودا إضافية أفضل في المستقبل القريب، وخاصة بعد إصلاح الأمم المتحدة حيث أن ثقافة حقوق الإنسان ستسود في المنظومة ككل. ومع الاعتراف بالدور الحاسم للأمم المتحدة في هذا المجال، فنحن نؤمن أيضا بأن الدول الأعضاء بيدها مفتاح الأمر فيما يتعلق بتحقيق عالم يخلو من إفلات المجرمين من العقاب، ومجتمع عالمي تتجاوز فيه حقوق الإنسان جميع انقساماتنا الظاهرة.

ولذلك لا ينبغي فقط أن ندعو إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بل أن نمارس أيضا ما ندعو إليه وأن نزيد من عمق تفهمنا للموضوع. وبما أن موضوع حقوق الإنسان قد لا يكون مفهوما بصورة واضحة لدى قطاعات عديدة في مجتمعاتنا، فإن النجاح في بناء ثقافة حقوق الإنسان عبر مجتمعاتنا سيعتمد على قدرة حكوماتنا ومجتمعنا المدني على توفير التربية المدنية للشعب.

ونحن في ملاوي قد أنشأنا المؤسسات اللازمة، مثل لجنة حقوق الإنسان، ولجنة الإصلاح القانوني، وديوان المظالم، ومكتب مكافحة الفساد، وهي بالإضافة إلى مختلف المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور حاسم في تعزيز فهم أكثر عمقا لحقوق الإنسان وما إلى ذلك من مسائل الحكم.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن مما زاد من تعزيز تفاؤلنا بإمكانية مستقبل أفضل يستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الآخرين، اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه الماضي. وملاوي تؤيد تماما هذه المحكمة وتتطلع إلى بدء سريان مفعول النظام الأساسي، وإلى الانتهاء من مناقشة المسائل المعلقة المعروضة على اللجنة التحضيرية.

ولكننا نجد بعض التردد في تفاؤلنا بإمكانية تهيئة عالم أفضل بسبب بعض الاتجاهات والتطورات. وملاوي تقلقها بشكل خاص موجة الأعمال الإرهابية الأخيرة. فالإرهاب يشكل تهديدا للسلم، والأمن والاستقرار، ولذلك لا يمكن التسامح معه في أي شكل أو مظهر كان. ونحن ندين الإرهاب ونرفض هذه الظاهرة الجبانة كأسلوب لتسوية المنازعات، أو سوء التفاهم أو الخلافات السياسية. ونؤمن أنه يتعين علينا وبشكل جماعي أن نضاعف من جهودنا للتصدي للإرهاب باعتماد تدابير إضافية تستهدف القضاء التام عليه. وملاوي تدين بشدة أيضا أعمال الإرهاب الوحشية التي حدثت في شهر آب/أغسطس، في نيروبي، في كينيا؛ وفي دار السلام، في تنزانيا؛ وفي أوما، في أيرلندا الشمالية؛ وفي مدينة الكاب، في جنوب أفريقيا.

كذلك يساورنا بالغ القلق إزاء تكديس أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، التي تهدد مستقبل البشرية. والتجارب التي أجرتها في الآونة الأخيرة بعض البلدان تؤكد مخاوفنا. ولا يمكن مع ذلك أن نوجه اللوم إلى هذه البلدان وحدها، ما دامت بلدان أخرى تمتلك هذه الأسلحة. إن أنظمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست غاية في ذاتها. ونحن نعتقد أن هدفنا النهائي ينبغي أن يتمثل في القضاء الكامل على جميع هذه الأسلحة الخطيرة في إطار زمني محدد، لضمان سلامة العالم.

وإذ نقترب من الألفية الجديدة، من الأهمية بمكان إزالة جميع التناقضات القائمة التي تعوق تحقيق السلم والأمن الدوليين. وإحدى وسائل تحقيق ذلك الامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن ملاوي صدقت مؤخرا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وترحب ملاوي ببدء سريان مفعول اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين أن تفعل ذلك دون تأخير.

وملاوي ذات تاريخ طويل من السلم، والاستقرار السياسي والاجتماعي أيضا. وفي عام ١٩٩٤ اختار الملاويون نظام حكم ديمقراطي متعدد الأحزاب يكفل الحقوق الأساسية لكل مواطن. وخلال الأعوام الأربعة الأخيرة أنشأنا مؤسسات ديمقراطية تلتزم بحكم القانون وحسن الإدارة، وتحترم الحريات الأساسية مثل توفر

الشفافية والمساءلة. وتمكنا من تحقيق جميع هذه الإنجازات بفضل السلم والاستقرار اللذين يسودان الآن بلدنا. والحق في السلم حق نحب أن يكون مكفولا للجميع. والتنمية التي نريدها للعالم لن تتحقق في غياب السلم والأمن.

وفي داخل منطقتنا تولي ملاوي أهمية كبيرة للتعاون فيما يتعلق بمنع النزاعات وحلها. والعمل الجدير بالثناء الذي اضطلعت به آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، جدير بالتنويه. ونظرا لكبر وتعقد المشاكل التي تنتظر الحل، فإن تلك الهيئة تحتاج إلى دعم متزايد من المجتمع الدولي لإنجاز أهدافها السامية.

ونحن نؤمن بأن أفضل أسلوب لحل النزاعات أو الصراعات بما يكفل السلم الدائم، والأمن والاستقرار هو عن طريق المفاوضات الودية وليس القوة. ولذلك ترحب ملاوي بتقرير الأمين العام عن أفريقيا والاهتمام الذي أثاره. وتشجعنا عمليات التدخل الإيجابية التي قامت بها الأمم المتحدة حتى اليوم. والمناقشة التي أجراها مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في الأسبوع الماضي ستزيد من عزم أفريقيا على حشد إرادتها السياسية الجماعية.

وتشيد ملاوي بالتزام الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين. وبالرغم من كل جهود الأمم المتحدة - التي فقد فيها العديدون أرواحهم في خدمة السلام - ما زالت النزاعات والحروب بين الفصائل تشتعل في مختلف المناطق من العالم، مسببة الموت، وعمليات تشريد للسكان بأعداد ضخمة، وموجات متلاحقة من اللاجئين، وخسائر في الممتلكات. وأنغولا، وكوسوفو، وأفغانستان، ومناطق أخرى من المعمورة ما زالت تشكل أمثلة مأساوية للمشاكل التي تكتنفنا.

وتثير قلقنا التطورات الحاصلة في أنغولا. فالتأخير في تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام وعدم الامتثال لمختلف قرارات مجلس الأمن يشكل مصدر قلق عميق لدينا. ويستحق شعب أنغولا أفضل من ذلك بكثير. وستكون أفضل إشادة بالسيد الراحل أليون بلوندين بيي وكل الآخرين الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم نحو السلم، هي استعادة السلم والمصالحة في أنغولا. ولذلك فإننا نطالب يونيتا بشكل خاص أن تضطلع بجميع الخطوات اللازمة لتيسير تنفيذ ما تبقى من البنود في اتفاق لوساكا للسلام حتى تعطي شعب أنغولا فرصة للتمتع بالسلم والأمن.

وبنفس القدر تثير التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية قلقنا. وملاوي تؤيد قرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي اتخذتها في مؤتمر قمتها الأخير في موريشيوس. فالسلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام سيمكن أفريقيا من تحقيق إمكانياتها.

وفي بوروندي، وفي جمهورية الكونغو، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي جزر القمر، وفي غينيا - بيساو، وفي الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، ينبغي أن يسود الحوار في البحث عن حلول للمشاكل التي تؤثر على هذه البلدان. ونطالب جميع الأطراف بأن تعطي فرصة للتسوية السلمية لمشاكلها لكي تتمكن من تحقيق حل دائم. ولا تزال كوسوفو وأفغانستان تنزفان، بينما يدمر الجوع واليأس جنوب السودان، وتستمر الأزمة الإنسانية في الصومال. والمجتمع الدولي يمكن أن يحدث تغييرا فعلا في هذه الحالات.

وفي سيراليون، نعرب عن ارتياحنا لأن حكومة الرئيس أحمد تيجان كباه المنتخبة ديمقراطيا قد استعادت وضعها القانوني. ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال.

ونحن نؤيد المبادرات التي يقوم بها الرئيس كبا في الوقت الذي يبدأ فيه البلد عملية إعادة بناء وإعادة تأهيل طويلة وبطيئة. وترحب ملاوي بالتطورات الواقعة في نيجيريا، ونشجع الرئيس أبو بكر على مواصلة جميع الإصلاحات اللازمة نحو استعادة الحكم الديمقراطي في نيجيريا. وفي الصحراء الغربية، تتابع ملاوي التطورات باهتمام بالغ. ونرحب باتفاقات هوستون ونتطلع الى استفتاء يجري في أواخر هذا العام.

إن اعتماد القرار ٢٥٠/٥٢ يوم ٧ تموز/يوليه الماضي بالأغلبية الساحقة بشأن فلسطين، كان دليلا واضحا على رغبة المجتمع الدولي في بدء فصل جديد في الشرق الأوسط. وكما هو الحال بالنسبة للمدنية، سيكون للسلم والأمن في الشرق الأوسط دون شك أثر مدو على التطورات في الشؤون العالمية ونحن ندخل القرن القادم. ونحن ندعو اسرائيل والسلطة الفلسطينية الى إعطاء

دفعة جديدة إلى مفاوضاتهما. وترحب ملاوي أيضا بالتطورات التي وقعت مؤخرا بشأن المسألة المتعلقة بكارثة لوكربي. ونحن على ثقة من أن هذه التطورات ستؤدي الى حل مبكر للمسألة وبالتالي الى رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا بشكل عاجل.

ومن أكبر المسائل التي تواجه الأمم المتحدة الاهتمام بالهوية الوطنية. ففي هذا القرن ولدت دول، وتفككت دول عظمى، بينما وجدت أخرى حلولا جديدة وتجمعت من جديد. وبروح مساعدة قوى الالتئام هذه تعيد ملاوي تأكيد اقتناعها بأن مسألة اشتراك جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الأمم المتحدة على أساس احترام مبدأ العالمية والمساواة السيادية بين الدول، مسألة تستحق النظر. وتعتقد ملاوي أن اشتراك جمهورية الصين في تايوان اشتراكا مناسبا في المجتمع الدولي سيكون عاملا هاما من عوامل السلام، والاستقرار والتعاون الدولي في ذلك الجزء من العالم.

وستجري ملاوي انتخابات عامة في العام القادم. وهذه تتلو الانتخابات المتعددة الأحزاب التي أجريت في عام ١٩٩٤، وهي الأولى منذ ثلاثين عاما. وخلال تلك الانتخابات، تولت الجبهة الديمقراطية الموحدة السلطة في أعقاب عملية انتخابية حرة منصفة وموثوق بها. إن التغيير الذي قررنا إجراءه لا يمكن عكس اتجاهه، وتتخذ جميع التدابير الضرورية لتعزيز الحكم الجديد. ونحن ملتزمون بتيسير ممارسة شعبنا كله لحقوقه المدنية والسياسية. وحكومة ملاوي ملتزمة بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ومنصفة.

لذلك، ندعو المجتمع الدولي الى المجئ الى ملاوي ليشهد العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، نناشده، وبخاصة شركاءنا في التنمية، تقديم المساعدة بدعم سوقي، ومالي وموارد بشرية. إن الانتخابات الحرة المنصفة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق توفير موارد كافية. ونحن نتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في هذا الجهد الشامل، الذي يرغب فيه شعب ملاوي رغبة ملحة.

ومنذ تولي الحكومة المتعددة الأحزاب السلطة، سعت إلى الإسراع في خطى الإصلاح الاقتصادي في ملاوي. ونحن نقدر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، بنفس الطريقة التي نقدر بها الحقوق المدنية والسياسية. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون القطاع الخاص عجلة النمو الاقتصادي، وأن يكون واجب الحكومة هو تهيئة المناخ المناسب. وفي هذا الخصوص، بدأت حكومة ملاوي عملية خصخصة، مخلّصة نفسها من المشروعات شبه الحكومية ذات الاتجاه التجاري.

والى جانب مناخ الاستثمار المواتي الحاصل في ملاوي، حُررت أيضا الخدمات المصرفية والمالية. والإصلاحات الاقتصادية والمالية التي بدأناها لا يمكن الحفاظ عليها بنجاح إلا إذا كان وراءها دعم كاف من المجتمع الدولي، بما في ذلك مناخ اقتصادي دولي موات.

ومع ذلك، فإن توقعات التجارة العالمية والمال يبدوان معاديين للبلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأولية مثل ملاوي. وفي الوقت الذي نقترب فيه من الألفية القادمة، ينبغي معالجة الآثار السلبية للعولمة والتحرير، وبخاصة على الاقتصادات الضعيفة، بالعزم اللازم وبطريقة شاملة. إن استمرار الفقر في العالم، وبخاصة في أفريقيا، يتطلب وضع سياسات متماسكة في إطار مختلف الهيئات لمواجهة المشاكل الكبرى التي تعوق التنمية. إن الدين الخارجي، ومعدلات التبادل التجاري المتدهورة، ومصاعب عدم الوصول الى الأسواق الدولية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي تشكل جميعا طائفة عريضة من المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا.

وهذه المسائل جميعا لابد من دراستها في سياق الحاجة الى الاستخدام الرشيد لموارد العالم الطبيعية وضرورة حماية البيئة. ولا يمكن للعالم أن يبقى دون اكتراث بينما الفقر واليأس يوقعون الخراب بالعديد من شعوبنا. وإن المكاسب الكثيرة التي سنحققها في الحقوق المدنية والسياسية لن يكون لها معنى على الإطلاق ما لم تعالج العلل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الشعوب. ومن الأمور المشجعة ذلك الحوار الرفيع المستوى الذي جرى هنا مؤخرا. وما نحن بحاجة إليه هو العمل لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نسعى إليها إعمالا تاما.

لقد أعطانا الآباء المؤسسون لهذه المنظمة أداة صمدت أمام تجارب الزمن. وهي لا تزال أداة هامة. وفي الوقت الذي نعد فيه للألفية الثالثة، يجب أن نرسي فيها

الطابع العملي في شراكة من أجل المجتمع العالمي، حتى نرقى معا فوق المعاناة واليأس.

الرئيس بالنيابة ((ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١، فإن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد ينبغي أن تحدد بمدة عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صباح اليوم استمعت الجمعية العامة الى بيان أدلى به النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية أوغندا. عندما بدأ العدوان، أدانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تورط أوغندا في أراضيها، وأنكرت السلطات الأوغندية فورا أن قواتها المسلحة اشتركت في الأعمال العسكرية. لكن المجتمع الدولي يعرف الآن، ومنذ سؤال البرلمان الأوغندي للرئيس الأوغندي، أن الجيش الأوغندي انتهك الحدود الكونغولية واحتل عدة مدن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ممارستنا لحق الرد يود وفدي أن يقدم مرة أخرى بعض الإيضاحات حتى يتمكن الممثلون من التعرف على نحو أفضل على طبيعة العدوان الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من شهر.

لمن أكرر التفاصيل التي ذكرتها من قبل في بياننا بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ولكنني أتساءل: حتى إذا كان هناك اتفاق بين بلدينا بشأن التعاون الأمني عبر حدودنا المشتركة، كما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا هذا الصباح، فهل هذا يعطي أوغندا الحق في إرسال قواتها لمهاجمة كيسنغاني، التي تقع على بعد أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من الحدود الأوغندية، والتي تعتبر ثالث المدن الكونغولية أهمية؟ والأسوأ من ذلك أن الآلاف من العسكريين الأوغنديين ينتشرون في المناطق الخلفية النائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويهاجمون كيتونا وموانداوبانانا وبوما وماتادي التي تبعد أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلومتر في أقصى الجنوب الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالإضافة الى ذلك، من المذهل أن نلاحظ أن أوغندا لا تزال تحتج بأحكام الاتفاق المزعوم وتتجاهل المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، والذي يضع نهاية للتعاون العسكري ويدعو الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية. لقد أصدر هذا المرسوم الرئيس لورنت ديزيريه كابيلا بعد مشاورات مع زميليه في رواندا وأوغندا، وبالاتفاق معهما.

وينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كان الاتفاق الشهير الذي تفخر به أوغندا اليوم على قدر من المرونة بحيث يسمح لجيش أجنبي لم توجه له الدعوة، بالاشتراك في نزاعات تستهدف زعزعة استقرار نفس الشريك الذي وقع على الاتفاق. لقد برر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا عدوان بلده على الشعب المسالم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسباب أمنية، بينما يدعي في نفس الوقت أن العصابات المسلحة الأوغندية المعادية للحكومة في كمبالا هي التي تنهب القرى الكونغولية. فلماذا إذن تفشل القوات الأوغندية الموالية الموجودة في الأراضي الكونغولية لضمان الهدوء والاستقرار لمواطنيها على طول حدودها، في وقف هذا التسرب وما يترتب عليه من آثار؟ هذا السؤال يهم وفدي وينبغي أن يشغل المجتمع الدولي كله.

أما ما لم يذكره النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا فهو أن قوات بلده قد اشتركت في أعمال السلب والنهب والاغتصاب والقتل، وتجنيد الأطفال قسرا في جيشهم. وفي بعض الأحيان كان هؤلاء الأطفال يقتلون بإطلاق الرصاص عليهم بوحشية لرفضهم الانضمام اليهم. لقد اختفت قرى بأكملها من خريطة جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة للأعمال البربرية التي ارتكبها الغزاة الأوغنديون. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تلاحظ الطبيعة المخربة للأوغنديين التي ظهرت في عدم اكتراثهم إزاء تفكيك البنى الاقتصادية والصناعية في البلاد. هل يرى الأعضاء أن هذه الأعمال تعزز الاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية، التي حاول الأوغنديون أن يكونوا حماة لها؟ إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترى أنه ينبغي للأوغنديين أن يكفوا عن تبني مثل هذه الأفكار. وحان الوقت ليعمل كل الذين كانوا

يشجعون هذه الأنشطة، على حث الأوغنديين على وقف هذه الأعمال.

وبالنيابة عن حكومتي، وإزاء القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة الأخير في ليبرفيل، أطلب الى المجتمع الدولي أن يعترف بأن تسوية هذا الصراع يستلزم الانسحاب غير المشروط للقوات الأوغندية الغازية وحلفائها. وإذا كان المجتمع الدولي يرغب حقا في أن يتوفر الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية فينبغي له أن يحث القوى الأحادية العرق وقواتها المسلحة التي تعمل على توطيد التفوق العرقي في هذا الجزء من أفريقيا، على أن تسعى بدلا من ذلك، الى تعزيز التكامل والمساواة بين جميع القطاعات في مجتمعاتها عن طريق إقرار الديمقراطية في نظمها وإجراء انتخابات حرة تتسم بالشفافية؛ وبذلك تضع حدا للاضطراب السياسي والتشريد الجماعي للناس في جميع أنحاء المنطقة، والعدوان الخارجي واجتياح الأراضي، بالإضافة الى محاولات زعزعة استقرار الدول وتحطيمها.

السيد اسيماه (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل بعض الملاحظات للرد على البيان الذي أدلى به الآن ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

على عكس الادعاءات التي قدمها ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أوغندا لم تقم على الإطلاق بغزو ذلك البلد. والقوات الأوغندية لم تهاجم أو تحتل أي مدينة من المدن التي ذكرها، بما في ذلك كيسنغاني. إن أوغندا لم ترتكب أي عدوان ضد جارتنا جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الشؤون الداخلية المحضة لذلك البلد. وبحكم الجوار، فإننا مشغولون بطبيعة الحال بآثار ذلك النزاع على السلم

والأمن في أوغندا وكذلك على السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وموقف أوغندا حول هذه المسألة تأكد بجلاء على لسان وزيرنا صباح اليوم. وأود أن أسجل أنه منذ العام الماضي حدث اتفاق متبادل بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يعمل البلدان معا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية احتواء الإرهابيين والعصابات التي تعمل من قواعد في الجزء الشرقي من ذلك البلد وتزعزع الاستقرار في أوغندا، وذلك تمهيدا لإزالتهم في نهاية المطاف. وبناء على هذا التفاهم بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أبقت أوغندا على بعض الوجود العسكري في الجزء الشرقي من البلاد وذلك وفقا لأحكام الاتفاق الثنائي بين البلدين.

وليس لأوغندا مخططات إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس من مسؤولياتنا الرئيسية إملاء أي ترتيبات سياسية في ذلك البلد. ومع ذلك فإن أي ترتيبات سياسية داخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لأوغندا سوف تشغلنا بطبيعة الحال.

لذلك نودأن نؤكد أننا لا نتدخل في النزاع الداخلي في ذلك البلد. والواقع أنه منذ الستينات وفرت أوغندا الدعم لجميع القوى التقدمية والوطنية هناك. وما فتئت أوغندا تستضيف آلاف اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجلنا الناصع في علاقاتنا الثنائية مع ذلك البلد يتحدث عن نفسه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.